علــة الحمــل عند ابن إياز البغدادي
في كتابه
(قواعد الــمطارحة في النحو)

دكتور
محمد عطية علي عطية
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر – فرع الزقازيق

الملخـــص

عُنِيَ النحويون قديمًا وحديثا بالعلل النحوية، وأهمها (علة الحمل)؛ لارتباطها بـ(القياس) الذي هو حملُ غير المنقول على المنقول .

فاستعنتُ بالله – عزَّ وجلَّ – وقصدتُّ إبرازها عند ابن إياز البغداديّ ت (٦٨١هـ) في كتابه (قواعد المطارحة) .

وجاء البحث في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة .

تناولتُ في المقدمة أهميةَ الموضوع، وخطةَ البحث ، وفي التمهيد جاء الحديث عن حياة ابن إياز، وآثاره، والتعريف بكتابه (قواعد المطارحة) .

وجاء الحديث في المبحث الأول عن علة الحمل ، وصورها ، ثم تحدثتُ في المبحث الثاني عن ضوابط علة الحمل عند ابن إياز ، وما وقع في كتاب (قواعد المطارحة) من صور للحمل . وأخيرًا بيَّنتُ في الخاتمة أهمَّ النتائج التي أسفر عنها البحث .

الكلمات المفتاحية: علة – الحمل – ابن إياز – قواعد – المطارحة .

دكتور
محمد عطية
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالزقازيق
جامعة الأزهر – جمهورية مصر العربية .
mohamedattia.25@azhar.edu.eg

Abstract

Grammarians,old and new, were concerned with grammatical ills, the most important of which is the cause of pregnancy. Because it is linked to the analogy which is the immovable over the movable.

So I sought the help of God Almighty, and intended to highlight it with Ibn Iyaz Al-Baghdadi, 681 AH, in his book Rules of Discourse,and the research came in an introduction, a preface, two topics, and a conclusion.

In the introduction,I talked about the importance of the topic and the research plan. In the introduction, I talked about the life of Ibn Iyaz and his works,and the definition of the book Rules of Discourse.

In the first topic, I talked about the disease of pregnancy and its images, and in the second topic,I talked about the controls of the disease of pregnancy according to Ibn Iyaz. and the pictures of pregnancy that occurred in the book Rules of Discourse,then the conclusion came with a statement of the resultsshows the results .

Key words: Illah, Pregnancy, Ibn Iyaz, Grammar, Discourse.

Dr

Mohammed Attia

Department of Linguistics,
Faculty of Arabic Language in Zagazig,
.Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
mohamedattia.25@azhar.edu.eg

مقدمـــة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، حَمْدًا يليقُ بكماله وجلاله، كما يُحِبُّ ربنا ويَرضَى، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنَا محمَّدٍ ﷺ ، وبعدُ ....

فقد عُني النحاة قديمًا وحديثًا **بالعلل النحوية**، حتى شَغَلَتْ حيزًا واسعًا في التفكير النحوي، فهي تُظهر حكمةَ اللغة، ودقةَ أبنيتِها وتراكيبِها، التي لم تقع اعتباطًا، إنما عن حكمةٍ أرادها العربيُّ، وأبرزها النحويون، بعد ضمِّ النظير إلى النظير، والشَّبيه إلى الشَّبيه.

فعُرفَ النحويون بأنهم لا يقبلون شيئًا إلا بعد بيان وجهه، وإظهار علته، وإلا نعتوه بالشذوذ، ثم إنَّهم لما وجدوا شواهدَ قد خرجتْ عن القواعد المطَّردة بسبب كثرة هذه اللغة وسعتِها، بحثوا عن علةٍ تُرْجِعُ هذه الشواهدَ إلى مظانِّها، فهُدُوا إلى **علةِ الحمل.**

تلك العلةُ التي يقوم عليها النحو؛ نظرًا لارتباطها الشديد بالقياس، الذي هو حملُ غيرِ المنقولِ على المنقول.

وقد برزت (**علةُ الحمل**) عند **ابن إياز البغداديّ ت/٦٨١هـ** في كتابه **(قواعد المُطَارَحَة في النحو)**؛ ممَّا كان سببًا في وضوح القاعدة وتثبيتِها، وإزالةِ اللبس والغموض، فقلَّما تخلو مسألةٌ من تعليلاته، ولِمَ لا، **وابنُ إياز أبو التعاليل النحوية** كما وصفَهُ أبوحيَّان.

فاستعنتُ بالله - عزَّ وجل - وقصدتُّ الوقوف عند هذه العلة، وضوابطها، وأنواعها حسبما وردت في كتاب **(قواعد المُطَارَحَة)**.

ودفعني إلى ذلك عدة أمور :

أولاً: قدرة ابن إياز على المحاورة، والمناظرة، والتعليل، والاستنتاج.

ثانيًا: لم ينل كتابُ (قواعد المطارحة) كثيرًا من الدراسات حوله؛ فمؤلفُهُ لم يكن له من الشهرة ما كان لأقرانه كابن مالك، وابن يعيش، والرضيّ، وغيرهم.

ثالثًا: تأمُّلُ علةِ الحمل يؤدي إلى جمع شتات المسائل الخارجة عن القواعد المطردة.

رابعًا: حملُ أحد الشيئين على الآخر متى وُجِدَ تَشَابُهٌ في وجه من الوجوه يُقيم العلاقات بين الألفاظ.

الدراسات السابقة:

وجدتُّ - بعد البحث والتحري-أنَّ علة الحمل عند **ابن إياز** في كتابه (**قواعد المطارحة**) لم تُطرق من قبلُ، ولم أقف على دراسة عُنيتْ ببيان الأصول النحوية في هذا الكتاب، ربما لأنه ظهر متأخرًا، وكلُّ ما وقفتُ عليه من دراساتٍ حول هذا الكتاب إنما هي على النحو الآتي:

١ - الحذف النحوي عند ابن إياز البغدادي في كتابه (قواعد المطارحة في النحو) دراسة وصفية وتحليلية، للباحثة/ خديجة فايز عيسى - رسالة ماجستير - كلية الآداب- جامعة اليرموك- ٢. ١٤م.

٢ - ابن إياز النحوي د/ سعد حسن عليوي - بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية - العدد (١) المجلد (١٦) المؤتمر العلمي العاشر ٢. . ٨م، قام الباحث فيه ببيان عدد من الآراء النحوية جمعها من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، ويقع بحثه في خمس عشرة صفحة.

٣ - التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه قواعد المطارحة في النحو، للباحثة/ نوال طالب فرج - حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا -- العدد الخامس والعشرون للعام ١٤٤٢هـ -٢. ٢١م.

٤ - سيبويه في قواعد المطارحة لابن إياز د/ أكرم محمد عقاب -بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم - جامعة الفيوم -العدد ٤٩ لسنة ٢٠١٧م.

واقتضت طبيعة البحث أن يقع في مبحثين يسبقهما مقدمة، وتمهيد، ويتلوهما خاتمة، وقائمة بأهم المصادر والمراجع.

أولاً: المقدمة: وفيها الحديث عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والخطة التي سار عليها البحث.

ثانيًا: التمهيد: وجاء بعنوان (ابن إياز وكتابه قواعد المطارحة).

ويندرج تحته محوران:

الأول: ابن إياز البغدادي (حياته وآثاره).

والثاني: التعريف بكتاب (قواعد المطارحة).

ثالثًا: المبحث الأول: وعنونتُ له بـ(علة الحمل عند النحويين).

ويقع في مطلبين:

الأول: العلة النحوية وأقسامها.

والثاني: علة الحمل وصورها.

رابعًا: المبحث الثاني: مواضع علة الحمل في كتاب (قواعد المطارحة)

ويقع تحته مطلبان:

الأول: ضوابط علة الحمل عند ابن إياز.

الثاني: صور علة الحمل عند ابن إياز.

خامسًا: الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال معايشة البحث.

وإني إذ أقدِّمُ هذا العمل فهو جهد المقلّ، وأرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي، وهو لا يخلو من نقص أو زللٍ، فإن أصبتُ فمن الله تعالى، وإن أخطأتُ فحسبي أنَّ العلم طلبتُ.

تمهيد

(ابن إياز وكتابه قواعد المطارحة)

ويندرج تحته محوران :

الأول: ابن إياز البغدادي (حياتُهُ وآثاره).

الثاني: التعريف بـ (قواعد المطارحة في النحو).

المحور الأول

ابن إياز البغدادي (حياته وآثاره) [1]

أولاً: اسمه ونسبه ومذهبه:

هو جمال الدين، أبو محمد النحوي، الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، من أهل بغداد، كان نحويًا شيعيًا.

ثانيًا: شيوخه:

أخذ ابن إياز علمه على يد علماء عصره منهم:

١ - تاج الدين الأُرموي، أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبدالله الأرموي صاحب كتاب "الحاصل من المحصول" وهو اختصار لكتاب "المحصول" للرازي في أصول الفقه، توفي سنة ٦٥٦هـ[2].

٢ - سعد الدين أبوعثمان الجذامي سعد بن أحمد بن عبدالله البيَّاني، روي عنه الشرف الدمياطي، وقال: رأيته ببغداد يُقرئ النحو،

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٣٢، ومعجم المؤلفين ٣١٦/٣، وهدية العارفين ١/ ٣١٣، وتاريخ الإسلام ١٥/ ٤٨٨، وديوان الإسلام ١/ ١٨٩، والمنهل الصافي ٥/ ١٥. ، ومقدمة كتاب قواعد المطارحة ٩ -١١

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٣٤، وهدية العارفين ٢/ ١٢٦ .

ونقل عنه ابن إياز في شرح الفصول، وذكر أنه شرح الجزولية، ونقل عنه أيضًا في "قواعد المطارحة" توفي بعد سنة ٦٤٥هـ.

٣ - رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، نقل عنه ابن إياز في "المحصول" و"قواعد المطارحة"، له شرح على المقدمة الجزولية، من علماء القرن السابع الهجري، توفي بعد سنة ٦٣٧هـ.

٤ - أبو طالب ابن أبي الفرج عبداللطيف بن محمد بن علي بن حمزة الحراني المعروف بابن القُبَّيْطي[١]، سمع منه ابن إياز جزءًا من الحديث ولم يحدِّث به، توفي سنة ٦٤١هـ[٢].

٥ - جلال الدين أبو جعفر محمد بن رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسيني النقيب الطاهر[٣].

ثالثًا: تلاميذه:

لم يبخل ابن إياز بما أفاء الله عليه من العلوم، فتتلمذ على يديه عددٌ غيرُ قليل، من أبرزهم:

١ - عز الدين أبوالفضل عبدالعزيز بن جمعة بن زيد الموصلي النحوي المعروف بابن القوَّاس، شرح ألفية ابن معطي، توفي سنة ٦٩٦هـ.

٢ - تاج الدين أبواليمن البغدادي، علي بن سنجر ابن السبَّاك الحنفي، توفي سنة ٧٥. هـ.

---

(١) قُبَّيْط: حلاوة عسلية.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/ ٧٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٣٢، وتاريخ بغداد ١٥/ ٢٦٣، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٨٨ .

(٣) مجمع الآداب في معجم الألقاب ٥/ ٢٤٣، ٢٤٤ .

٣ - فخر الدين أبوبكر بن علي بن أبي بكر بن خليل السَّلفري الأمير الكاتب، كان يتوقَّد ذكاءً من فطنته وكياسته، نشأ ببغداد وتأدَّب بها[١].

٤ - نجم الدين أبو يوسف المالكي النحوي، يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي، ولد سنة ٦٤١هـ[٢].

رابعًا: ثناء العلماء عليه:

يعدُّ **ابن إياز** من علماء العربية البارزين، حيث تعمق في مسائل النحو، فلا تكاد تخلو مسألة من تعليلاته؛ لذا أسندت إليه مشيخةُ النحو في المستنصرية[٣].

قال عنه ابن رافع: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف[٤].

وقيل: كان ذا حفظٍ حسن، ثقةً فيما يكتب[٥].

وقال أبوحيان: ابن إياز **أبو التعاليل**، أي: يُحسن إيجاد العلل[٦].

خامسًا: مصنفاته[٧]**:**

حفظت كتبُ التراجِم كثيرًا من مصنَّفات العلامة ابن إياز البغدادي، ومنها:

---

(١) مجمع الآداب في معجم الألقاب ٢/ ٥٧٦ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٥٣٢ .

(٤) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٤٤، وتاريخ الإسلام ١٥/ ٤٤٨ .

(٥) البلغة ١٢٢ .

(٦) بغية الوعاة ١/ ٥٣٢ .

(٧) ينظر: البلغة ١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٥٣٢، ومعجم المؤلفين ٣/ ٣١٦، وهدية العارفين ٣١٣/١، والأعلام ٢/ ٢٣٤، ومقدمة كتاب المطارحة صـ١١ .

١ - (شرح التعريف بضروريّ التصريف) وهو شرح على تصريف ابن مالك، حققه د/ هادي نهر، د/ هلال ناجي - دار الفكر -عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢ - (الإسعاف في مسائل الخلاف) وهو مسائل مستدركة على (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري، وأشار إليه في كتابه (قواعد المطارحة).

٣ - (المآخذ على المتبع) وهو كتاب يرد فيه على العكبري في كتابه (المتبع في شرح اللمع).

٤ - (قواعد المطارحة في النحو) وهو الكتاب المعني ببيان علة الحمل فيه، حققه د/ يس أبوالهيجاء، د/ شريف عبدالكريم النجار، د/ علي توفيق الحمد - طبعته دار الأمل - الأردن = ١٤٣٢هـ.

٥ - (المحصول في شرح الفصول) وهو شرح فصول ابن معط في النحو، حققه د/ محمد صفوت محمد علي، وهو رسالة دكتوراة في جامعة الأزهر عام١٩٧. م ، ونُشر أيضًا بتحقيق د/ شريف عبدالكريم النجار - دار عمان - الأردن ٢. ١. م.

سادسًا: وفاته:

توفي - رحمه الله - ليلة الخميس، الثالث عشر من ذي الحجة، سنة ٦٨١هـ، وقيل: سنة ٦٧٤هـ[١]، وقيل: بعد سنة: ٦٧٦هـ[٢].

وعليه، فما ذكره محققو كتاب (قواعد المطارحة) [٣] من إجماع كتب التراجم على سنة وفاته أنها سنة ٦٨١هـ ليس دقيقًا.

---

(١) ينظر: البلغة ١٢٢ .

(٢) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ٢/ ٩٢. .

(٣) ينظر: مقدمة التحقيق صـ١١ .

المحور الثاني

التعريف بكتاب (قواعد المطارحة في النحو)

ويدور في مسألتين:

الأولى: مفهوم المطارحة:

يقال: طَرَحَتُ الشيءَ أَطْرَحُهُ طرحًا: إذا رميتُهُ والطَّرْحُ: الشيءُ المطروح لا حاجة لأحدٍ فيه(١).

ويقال: اطَّرحَهُ أي: أبعدَهُ، وطَرَحَ عليه مسألةً: ألقاها.

قال ابن سيده: وأُراه مُوَلَّدًا، والأُطروحة: المسألة تَطرحُها، والطَّرَحُ: البُعْد والمكان البعيد(٢).

وتَطَارَحُوا العلم: تبادلوه، وطارح يُطارِح، مطارحةً، فهو مُطَارِحٌ، والمفعول مطارَح: ناظَرَهُ، وبادَلَهُ إياه وحاوره، و(أُطروحة): فكرةٌ أو مسألةٌ تُقدَّم للبحث(٣).

و(**المطارحة**): إلقاءُ القوم المسائلَ بعضهم على بعض(٤).

وقد جعل المتأخرون من مصطلح (**المطارحة**) فنًّا، وأقبلوا عليه.

قال الإسنوي (ت/ ٧٧٢هـ): «فإنَّ **المطارحة** بالمسائل ذوات المآخذ المؤتلفة المتفقة، والأجوبة المختلفة المفترقة، مما يثير أفكار الحاضرين، ويميز مواقع أقدار الفضلاء، وقد رأيت لأصحابنا في هذا

---

(١) ينظر: كتاب العين ٣/ ١٦٩ (ط ر ح)، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٢١ (ط ر ح).

(٢) لسان العرب ٢/ ٥٢٨ (ط ر ح).

(٣) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ١٣٩٣ .

(٤) مختار الصحاح ١٨٩ .

المعنى تصانيف، منها ما هو موضوع لهذا النوع بخصوصه، ومنها ما هو مشتمل على ما هو أعم منه.

فمن الأول: كتاب "الجمع والفرق" لأبي محمد الجويني، وكتاب "الوسائل في فروق المسائل" لأبي الخير ابن جماعة المقدسي.

ومن النوع الثاني: كتاب "المطارحات" لأبي عبدالله بن القطان»[1].

ومن ذلك أيضًا كتاب "قواعد المطارحة في النحو" لابن إياز البغدادي.

قال في مقدمته: «فلم يزل يعتلج في صدري، ويتردَّدُ في فكري - مع قلة بضاعتي من العلم، وخمود فكرتي بالنسبة إلى أولي الفهم -أن أضع كتابًا في قواعد المطارحة، وأنصح فيه الطالبين حقَّ المناصحة، وأرتبه ترتيبًا يقرب به نفعه، ويحل في القلوب وقعُهُ، ويبسط عذري في تقصيرٍ يقعُ، أنه تأليفٌ مخترع، ونمطٌ أنا فيه مُتَّبَعٌ»[2].

فبنى منهجه في هذا الكتاب على مفهوم "المطارحة" في إلقاء المسائل، عن طريق تداول طرح الأسئلة في الموضوعات النحوية والصرفية، وهي أسئلةٌ مفترضَة، تخطُر ببال القارئ، فيبادر إلى طرحها، في أسلوب حواريّ.

كما يتضمن معنى "المطارحة" في كتابه الامتحان أيضًا؛ فالسؤال قائمٌ على امتحان المسؤول، ومعرفة ردِّه، ومقدار علمه.

---

(١) مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق ٢/ ٧، ٨ بتصرف.

(٢) قواعد المطارحة في النحو صـ٣ .

ويُعدُّ ابن إياز غيرَ مسبوقٍ بمؤلَّفِهِ هذا في علم النحو، فكما قال بأنه تأليفٌ مختَرَعٌ، ونمطٌ هو فيه متَّبَعٌ[١].

الثانية: محتوى كتاب (قواعد المطارحة):

منحى هذا الكتاب تعليميّ، فيه كثيرٌ من التدريبات والتطبيقات، لكنَّ الطالب الذي يرمي ابنُ إياز إلى تعليمه ليس طالبًا مبتدئاً، إنما طالبٌ قطع شوطًا طويلا في النحو.

يؤكد هذا الكثرة الكاثرة من الأسئلة التي يطرحها ابن إياز في العلل النحوية، وأسئلة أخرى من باب الإلغاز، وتفصيلات كثيرة في وجوه الإعراب، وعرض آراء العلماء ومناقشتها.

وكان - رحمه الله - شديدَ التعلق بالتقسيم والتفريع، فلم يترك شيئًا إلا سلَّ منه فروعًا، وقد ينتزعُ من الفروع فروعًا أخرى[٢].

وعن محتوى الكتاب يقول ابن إياز: « وقد وضعتُهُ على خمس مقدماتٍ ونتيجةٍ »[٣].

وذلك على النحو الآتي:

المقدمةُ الأولى: في (أقسام الكلمة) [٤]، والمعرب والمبني من الأسماء والأفعال[٥].

---

(١) ينظر: مصطلح المطارحة أصوله وتطوره د/ يس أبوالهيجاء (٧٨٢، ٧٨٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد (٨٦) - الجزء (٣).

(٢) ينظر: مقدمة قواعد المطارحة ١٦، ١٧ .

(٣) قواعد المطارحة صـ٣ .

(٤) ينظر: قواعد المطارحة (٤ - ٨).

(٥) السابق (٩ - ٥.).

والمقدمة الثانية: في (العوامل)، وقسمها إلى عوامل لفظية، وأخرى معنوية.

فاللفظية: منها ما يعمل بحق الأصل، ومنها ما يعمل بالشبه، ومنها ما يعمل بالنيابة.

والمعنوية: تحدث عن رافع المبتدأ والخبر، والفعل المضارع[١].

والمقدمة الثالثة: في (المعمولات) وجعلها قسمين:

أحدهما: (الأسماء) ذكر فيها المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.

والآخر: (الأفعال المضارعة) تحدث فيه عن المجزومات[٢].

والمقدمة الرابعة: في الجمل التي لها محل من الإعراب[٣].

والمقدمة الخامسة: في الحروف والأدوات[٤].

والنتيجة قال فيها: «اعلم أني أذكر فيها أبياتًا للعرب، ولمَن جرى في عُلُوّ الطبقة مجراهم، تشتمل على بحثٍ وإعرابٍ ، إذا ضبطها السامع كان ذلك مثالاً له، يقيسُ غيره عليه، ويردّه عند الحاجة إليه»[٥].

هذا وقد كثرت العلل النحوية في مطارحاته ومناقشاته، وكان أبرزها ظهورًا علة الحمل، فأصَّل لها، ودعمها بالمسائل النحوية والصرفية.

وقبل بيان ذلك، أعرض بإيجاز ما ذكره علماء أصول النحو في علة الجمل، وصورها، وذلك في المبحث الآتي:

---

(١) السابق (٥١ -٩٩).
(٢) ينظر: قواعد المطارحة (١. ٢ -٢١٤).
(٣) السابق (٢١٥ - ٢٢٩).
(٤) السابق (٢٣- ٢٥٦).
(٥) السابق (٢٥٨).

المبحث الأول

علة الحمل عند النحويين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلة النحوية وأقسامها

ويدور في مسألتين:

الأولى: ماهية العلة:

في اللغة: عَلَّه يَعُلُّه ويَعِلُّه: إذا سقاه السَّقْيَة الثانية، والعِلَّةُ: المرضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي: مَرِضَ، وهذا علةٌ لهذا، أي: سببٌ[1].

وفي الاصطلاح: هي السبب الذي تحقَّق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقَّق في المقيس أيضًا، فأُلحِقَ به فأخذ حكمَهُ[2].

وهي أهمُّ أركان القياس، فلا بدَّ في تحقق القياس منها ليجمع بين الأصل والفرع، ومن خلالها ينتقل الحكم من المقيس عليه إلى المقيس.

قال أبوالبركات الأنباري: « ولا بدَّ لكل قياسٍ من أربعة أشياءَ: أصلٌ، وفرعٌ، وعلةٌ، وحكمٌ. وذلك مثل أن تركِّب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعلُهُ فتقول: اسمٌ أسند الفعل إليه مقدَّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يُسَمَّ فاعله، والعلةُ الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع.

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيبُ قياس كلّ قياس من أقيسة النحو»[3].

---

(١) ينظر: لسان العرب (١١/ ٤٦٧ - ٤٧١) (ع ل ل).

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي د/ علي أبوالمكارم صـ١. ٨ .

(٣) لمع الأدلة صـ٩٣، وينظر: الاقتراح في أصول النحو صـ٢. ٨ .

وكان متقدمو النحاة على معرفة بالقياس والعلة، فقيل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ت/ ١١٧هـ: إنَّهُ أولُّ مَنْ بَعَجَ[١] النحو، ومدَّ القياس والعلل.

وقيل عنه أيضًا: كان أشدَّ تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء[٢] إلى أن جاء الخليل بن أحمد فبلغ الغايةَ في تعليل مسائل النحو، مبنيًا أنَّ النحاة تولَّدت هذه العلل من قرائحهم، ونتجت عن تأمُّلاتهم.

فلما سُئِلَ - رحمه الله - عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو، أعن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسِك؟

قال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علةٌ، فإنْ سَنَحَ لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.

وما قاله الخليل كلامٌ مستقيمٌ، وإنصافٌ منه كما ذكر الزجاجي[٣].

فإذا كانت العرب تعرف العلل فلابد أن تكون أمة حكيمة، ومن ثَمَّ يصبح الكشف عن العلة نوعًا من بيان حكمة العرب[٤].

وعلل النحويين أقربُ إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقهاء.

قال ابن جني: «اعلم أنَّ علل النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ، ويحتجون

---

(١) البَعْجُ: الشقّ. يقال: بَعَجَ بطنه بالسكين يَبْعَجُه بَعْجًا، وبَعَّجَه: شَقَّه فزال ما فيه من موضعه. لسان العرب (ب ع ج) (٢/ ٢١٤). والمراد : فَتَقَهُ، وفصَّل القول فيه .

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، ونزهة الألباء صـ٢٦ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو صـ٦٥، ٦٦ .

(٤) الأصول د/ تمام حسان (١٦٢).

فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك عللُ الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلامٌ، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيَّة عنَّا، غيرُ بادية الصفحة لنا ... ولسنا ندَّعي أنَّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل نَدَّعي أنها أقربُ إليها من العلل الفقهية»[1].

يقصد ابن جني أنَّ علل النحو قريبةُ الشبه بعلل المتكلمين؛ لأنها عقلية، بخلاف علل الفقه فهي تعبديةٌ، ولا يَخفى تأثر النحاة بعلماء الكلام والمنطق في الحدود، والتعريفات، والمصطلحات.

ولذا قيل: إذا عَجَزَ الفقيهُ عن تعليل الحكم، قال: هذا تعبديٌّ، وإذا عجز النحويُّ عنه، قال: هذا مسموعٌ[2].

والثانية: أقسام العلة:

ذكر علماء الأصول تقسيمات للعلة على النحو الآتي:

أولاً: يرى أبو بكر بن السراج أنَّ اعتلالات النحويين على ضربين:

الأول: ضرب هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ.

والثاني: ضرب يسمَّى علةَ العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا يُقلبان همزة؟، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين بذلك فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[3].

---

(١) ينظر: الخصائص (١/ ٤٨، ٥٣) بتصرف.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ٢٥٢ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٥ .

قال ابن جني معقبًا عليه: «وهذا الذي سمَّاه علة العلة إنما هو تجوُّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرحٌ وتفسير وتتميم للعلة»[1].

ثانيًا: يرى الزجاجي أنَّ علل النحو ثلاثة أضرب: تعليمية، وقياسية، ونظرية جدلية.

فأما التعليمية: فهي التي يُتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، ومن هذا النوع قولنا: إنَّ زيدًا قائمٌ، إن قيل: بِمَ نصبتم (زيدًا)؟ قلنا: بـ(إنَّ)، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنَّا كذلك علمناه ونعلمه.

وأما القياسية: فأنْ يُقال: لمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب: أنها أشبهت من الأفعال ما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله، نحو: ضَرَبَ أخاك محمدٌ.

وأما الجدلية النظرية: فأن يُقال: من أي جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟

وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله، لأنه الأصل؟ وهكذا[2].

ثالثًا: يرى ابن جني أن علل النحو: مُوجِبة، ومُجَوِّزة.

فأما الموجِبة: فنحو نصب الفضلة، أو ما يشبهها، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، فعللُ هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وأكثر العلل مبناها على الإيجاب.

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ١٧٣ .

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو (٦٤، ٦٥) بتصرف.

وأما المجوّزة: فهي في الحقيقة سببٌ يُجَوِّز ولا يُوجب، وذلك نحو: الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، فهي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منه.

وكذا نحو: علة قلب واو "أُقتت" همزة، فالعلة انضمام الواو ضمًا لازمًا، ومع ذلك تُجيز ظهورها واوًا غير مبدلة، فنقول: "وُقِّتت"، فهذه علةُ جوازٍ لا وجوب.

وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه[1].

رابعًا: يرى السيوطي أنَّ العلل نوعان: بسيطة ومركبة.

أما البسيطة: فهي التي يقع التعليل بها من وجهٍ واحد كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة.

وأما المركبة: فنحو: تعليل قلب (مِيزَان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين[2].

ونُقِلَ عن الدِّينَوَرِيّ[3] في كتابه "ثمار الصناعة" أنَّ اعتلالات النحويين صنفان:

---

(١) ينظر: الخصائص (١/ ١٦٤، ١٦٥).

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ٢٧٩ .

(٣) هو: أبوعبدالله الحسين بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي، أكثر أبوحيان في التذكرة من النقل عنه، له كتاب "ثمار الصناعة في النحو" توفي بعد سنة (٤٣. هـ).
ينظر ترجمته في: بغية الوعاة١/٥٤١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة صـ١٢٣.

علةٌ تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلةٌ تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولى أكثرُ استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار الشهرة منها على أربعة وعشرين نوعًا، وهي:

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، و.....، و..... (١).

المطلب الثاني: علة الحمل وصورها

ويدور في مسألتين:

الأولى: ماهية (الحمل):

اختلفت أنظار العلماء إلى (الحمل) من حيث الاصطلاح(٢)، **فيرى ابن جني** أنَّ من عادة العرب إذا أخذوا حكمًا من شيء، أخذوا من الشيء المأخوذ منه حكمًا من أحكام الآخذ(٣)، وهذه عادةٌ مألوفة، وسنةٌ مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما، قابلوا ذلك بأن يُعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارة بينهما، وتتميمًا للشبه الجامع لهما.

---

(١) ينظر: الاقتراح ٢٥٦ .

(٢) **أما في اللغة** فيقال: حَمَلْتُ الشيء أحمله حَملاً وحُملانًا، والحُملان: ما يُحمل عليه من الدواب. ينظر: المخصص ٤/ ٩٨ (حمل).

(٣) ينظر: من صور الاتساع في العربية الحمل على المعنى د/ عطية الغول صـ١٣٣، مجلة أفنان - النادي الأدبي - تبوك - العدد الخامس عشر ١٤٣ هـ.

ومثَّلَ لذلك فقال: «وعليه بابُ ما لا ينصرف؛ ألا تراهم شبَّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبَّهوا الفعل بالاسم فأعربوه»[١].

ويرى ابن هشام أنه قد يُعطَى الشيءُ حكمَ ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما، وذَكَرَ لكلٍّ أمثلةً[٢].

وعُرفت **ظاهرة الحمل** عند النحويين القدامى، فهذا أبوعمرو بن العلاء قيل له: كيف تَصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجةٌ؟ قال: أحمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالفني لغات[٣].

وسبب ذلك: خروج كثير من المسائل النحوية والصرفية عن القياس، والشائع المطرد، فكان لابد من ظاهرة الحمل التي تجمع هذه المسائل، وتُلحقها بأبوابها.

قال ابن جني: «وسبب هذه الحُمول، والإضافات، والإلحاقات كثرةُ هذه اللغة وسعتها، وغلبةُ حاجة أهلها إلى التصرف فيها»[٤].

وعنونتُ للمطلب بهذا؛ لارتباط مصطلحي (الحمل) و(القياس) بعضِهما ببعض.

لذا قال أبوالبركات الأنباري في تعريف القياس: «هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كلُّ

---

(١) الخصائص ١/ ٦٣ .
(٢) ينظر: مغني اللبيب ٦/ ٦٢٧ .
(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٤٦ .
(٤) الخصائص ١/ ٢١٥ .

مقيس في صناعة الإعراب[١] ... وقيل: حمل فرعٍ على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة»[٢].

وبالرغم من التوافق بين المفهوم الاصطلاحي الذي يبدو بين لفظي (الحمل) و(القياس) إلا أنَّ المتأمل يُدرك أنَّ ثَمَّةَ فرقًا جوهريًا بين اللفظين، ذلك أنَّ مفهوم (القياس) يستعمل بكثرة مرادفًا للقانون الكلي أو النظام العام للظاهرة اللغوية. يؤيد هذا ما قاله الرضي (ت/٦٨٦هـ) حين عرَّف القياس قائلاً: «والمراد بالقياس: أن يكون هناك ضابطٌ كليٌّ»[٣].

معنى ذلك: أن القياس هو استخراج القواعد والقوانين اللغوية العامة اتباعًا للمطرد، ورفضًا للشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

أما (**الحمل**) فيُمَثِّلُ لونًا من ألوان التخريج، وتوجيه الأحكام في الفكر النحوي، ويجمع بين (القياس) و(الحمل) انتماؤهما إلى ظاهرة واحدة هي ظاهرة التعليل، فـ(الحمل) و(القياس) مصطلحان متداخلان؛ فالقياس أوسعُ وأشمل من الحمل، ويُعدُّ الحمل من قواعد التوجيه المستعملة في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطردة، فـ(الحمل) مظهرٌ من مظاهر التوسع في القياس[٤].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب صـ٤٥، ٤٦ .

(٢) لمع الأدلة صـ٩٣ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٣. ٦ .

(٤) الحمل النحوي وعلاقته بالقياس د/ محمد يزيد سالم صـ٢٧ - ٢٩، مجلة اللغة العربية - المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٤٨ المجلد ٢٣ لسنة ٢. ١٩م.

والثانية: صور الحمل:

ذكر علماء الأصول عدة صورٍ للحمل تهدف بشكل رئيس إلى توضيح المعنى، منها: الحملُ على المعنى، والحملُ على اللفظ، والحملُ على النظير، والحملُ على النقيض، والحملُ على الجوار، والحملُ على الموضع، والحملُ على التوهم، والحملُ على الأصل، والحملُ على الفرع، وغيرها.

وهذه الصور ترجع إلى القياس، وأبرز صور الحمل عند النحاة على النحو الآتي(١):

أ - حملُ فرعٍ على أصلٍ: فيُعطَي للفرع ما للأصل من أحكامٍ؛ لأنَّ علة الأصل أقوى من علة الفرع.

ومن أمثلة ذلك: إعلال الجمع وتصحيحه؛ حملاً على المفرد في ذلك، **فالإعلال** نحو: (قِيَم، ودِيَـم) في: (قِيمَة، ودِيمَة).

والتصحيح نحو: (زِوَجَة، وثِوَرة) في: (زَوْج، وثَوْر).

ب - حملُ أصلٍ على فرع: ومن أمثلة ذلك: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، فالإعلال نحو: (قُمتُ قيامًا)، والتصحيح نحو: (قَاوَمْتُ قِوَامًا).

وكذا حمل الاسم على الفعل في منع الصرف، وعلى الحرف في البناء، وهو أصلٌ عليهما.

وكذا جواز جرّ (الوجه) في نحو: "الحسن الوجهِ"، تشبيهًا بـ"الضاربِ الرجلِ" في إضافة الصفة المُحَلَّاة بـ(أل) لما فيه (أل).

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو صـ٢٢ - ٢٣٧، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٧٨٤ - ٨١٧، والحمل النحوي وعلاقته بالقياس ٢٢- ٢٤ .

ويُسمى هذا الحمل بـ"قياس الأوْلى"؛ لأنَّه إذا ثبت الحكم للفرع، فالأصل أولى به.

جـ - حملُ نظيرٍ على نظيرٍ: وذلك إن لم يكن أحدهما أصلاً للآخر أو فرعًا له، فالعلةُ في الفرع والأصل على السواء.

وذلك النظير إما في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما.

فمن الأول: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية؛ حملاً لها على (لا) الناهية.

ومنه: بناء (حاشا) الاسمية؛ لشبهها في اللفظ بـ(حاشا) الحرفية.

ومن الثاني: جواز (غير قائم الزيدان)؛ حملاً في المعنى على: (ما قائمٌ الزيدان)، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر.

ومنه: إهمال (أَنْ) المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية.

ومن الثالث: منع (أفعل) التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر؛ لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزنًا وأصلاً وإفادة للمبالغة.

ويُسمَّى "حمل الفرع على الأصل" و"النظير على النظير" بـ"قياس المساوي"؛ للمساواة بين المحمول والمحمول عليه.

د - حملُ ضدٍّ على ضدّ: فيُعطي لكلمة ما حكمٌ مغايرٌ للأصل، حملاً على حكم مغايرٍ للأصل، أُعطي لكلمةٍ أخرى ضدها.

ومن أمثلة ذلك: النصب بـ(لمْ)؛ حملاً على الجزم بـ(لنْ) فالأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

ومنه: حمل (لا) النافية للجنس على (إنَّ)، فالأولى للنفي، والأخرى للإثبات، وكلاهما يدل على التوكيد.

قال سيبويه: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوينٍ، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها»[1].

ويُسَمَّى "حمل الضد على الضد" بـ"قياس الأَدْون"؛ لأنَّه نقيضٌ، وشأن النقيض المباينةُ في الحكم لا الموافقة.

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

المبحث الثاني

مواضع علة الحمل في قواعد المطارحة

ويدور هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: ضوابط علة الحمل عند ابن إياز

برزت علة الحمل عند ابن إياز في هذا الكتاب؛ لمحاولته إيجاد العلاقات بين الألفاظ والتراكيب النحوية بعضها ببعض، ومن ثَمَّ وضع ضوابطَ لهذه العلة، فليس كلُّ شيء يصلحُ أن يُحمل على غيره، ومن هذه الضوابط:

الأول: عَدَمُ الحملِ على القبيح:

والقبيح: هو نقيضُ الحسن، ووضعُ اللفظ في غير موضعه(١).

ومثَّل السيوطي له - باعتباره حكمًا من الأحكام النحوية - : برفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ مضارع(٢).

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز: بيانه لنوع الألف في لفظ (بَنِينا):

قال ـ رحمه الله ـ: في قول عمرو بن كلثوم(٣):

حُـدَيَّا النَّـاسِ كُلِّهِـمُ جميعًـا ∴ مُقارَعـةً بَنِـيهم عـن بَنِينـا

«والألف في "بَنِينَا" ليست للإطلاق، بل هي ألفُ الضمير المتصل بالنون، في مثل: "أبينا، وأخينا"، وكان الأصل: عن بَنِينَنا،

(١) ينظر: لسان العرب ٥٥٢/٢ (ق ب ح) .

(٢) ينظر: الاقتراح ٤٨، ٤٩ .

(٣) البيت من الوافر، وهو في ديوانه صـ٧٧، ولسان العرب ١٤/ ١٦٨ (ح دا)
اللغة: حُدَيَّا: قيل: واحد الناس . وقيل : اسم جاء على صيغة التصغير مثل: (حُمَيَّا) فهو بمعنى التحدي يُقَالُ أَنَا حُدَيَّاكَ لِهَذَا الْأَمْرِ، أَيِ ابْرُزْ لِي فِيهِ .المعنى: نحن نتحدى الناس كلهم بمثل مجدنا وشرفنا، ونقارع أبناءهم مدافعين عن أبنائنا.

فحُذفت نون الجمع، ويدلك على أنَّه مضاف: أنه مقابل لقولهم: "بَنِيهم"، ولمَّا كان هذا مضافًا كذلك يكون "بَنِينا" لتحصل المقابلة.

نعم، يجوز أن يكون أراد: عن بنينَ لنا، فحذف قوله: (لنا) وهو يُريدها.

قال بعضهم: وهذا فيه قبحٌ، لا يُحمَلُ عليه مع إمكان غيره»[١].

وقال أيضًا في بيان عدم حمل القرآن على القبيح: «وإذا قبُحَ العطفُ على الضمير المرفوع بعد الذكر، دون تأكيده، حتى لا يُحمل عليه شيءٌ في القرآن المجيد، فالواجب ألا يجوز هنا[٢] ألبتة»[٣].

وهو ما أكَّده أبوحيان قائلاً: «والأَوْلَى حملُ القرآن على الأفصح المتَّفق عليه .... ولا ينبغي أن يُحمل القرآنُ إلا على ما اقتضاه ظاهرُ التركيب»[٤].

والثاني: عدم الحمل على خلاف القياس:

مَنَعَ ابن إياز مجيء الحال جملة فعلية فعلها مستقبل، لمنافاة معناه للحال، فلا يجوز: (جاء زيدٌ سوف يقومُ).

قال في إحدى مطارحاته: «**فإنْ قيلَ**: فلم جازَ: (مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدًا به غدًا)؟ **أجبتُ**: قال أبوعليّ: الاسمُ هو الأصل في باب الحال فتَصَرَّفُوا فيه، بخلاف الفعل[٥].

---

(١) قواعد المطارحة ٣٢٦ .

(٢) **يقصد**: العطف على الضمير المستتر في (نِعْمَ). وذلك في قول الشاعر :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ..... وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفَّانا

(٣) قواعد المطارحة ٢٧٦ بتصرف.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٨٨، ١. / ٥٥٤ .

(٥) **قال الفارسي في الإغفال** (٢/ ٥٥): « ولا ينبغي إجازة هذا في الفعل من حيث جاز في الاسم؛ وذاك أنَّ الأصل في هذا الموضع إنما هو الاسم، والفعل داخلٌ عليه، وواقعٌ موقعه، فهو كالفرع له، وقد يتَّسع في الأصول بما لا يتَّسع في الفروع».

وأيضًا: هذا على خلاف القياس، فلا يُحمَلُ غيرُهُ عليه»[1].

فالقياس يقتضي أن تكون جملة الحال غيرَ دالةٍ على المستقبل؛ لذا قدَّر النحويون المثال السابق: مقدَّرًا به الصيد غدًا، أو مريدًا به الصيد غدًا، أو مقدرًا حال المرور به أن يصيد غدًا.

وتسمى هذه الحال بالحال المقدَّرة، التي يكون حصولُ مضمونها متأخرًا عن حصول مضمون عاملها[2].

فإذا قلت: (هذا رجلٌ يقومُ غدًا) فالمعنى: هذا رجلٌ معلومٌ الساعة أنُّه يقوم غدًا، فإن لم يكن المعنى كذلك فالكلام محالٌ[3].

والثالث: الحمل على الكثير لا على القليل:

يرى **ابن إياز** ـ رحمه الله ـ في كثير من تعليلاته أن يُحمل الشيء على الكثير الوارد عن العرب؛ فكثرةُ استعمال العرب لشيءٍ ما دليلٌ على صحته وقوته.

لذا قدَّم ابن جني ما كثُر استعماله على القياس عند وجود التعارض، فقال: « وإنْ شَذَّ الشيء في الاستعمال وقَوِيَ في القياس كان استعمالُ ما كثر استعمالُهُ أولى، وإن لم ينتهِ قياسُه إلى ما انتهى إليه استعمالُه»[4].

وجاءت نصوص ابن إياز دالةً على هذا الضابط، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) قواعد المطارحة ١٥٧ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٨٥، ٨٦، ٥/ ٤٥، والتذييل والتكميل ٩/ ٤٧، والبديع في علم العربية ١/ ١٩٣ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٦٨ .

(٤) الخصائص ١/ ١٢٤ .

أولاً: رفض الحمل على همز (الخَأْتم) لقلته، فقال في مطارحته:

«**فإن قلتَ**: فهل يجوز حملُ همزة [مَاوان] [1] على نحو: (الخَأْتم)؟ **أجبتُ**: ذلك قليلٌ عزيزٌ، بحيث يُسمعَ ولا يقاس عليه»[2].

وهَمْزُ(الخاتم) قليلٌ، روي أنَّ العَجَّاج كان يهمِزُ (العالم) و(الخاتم) قال[3]:

مُبَارَكٌ للأنبياءِ خَأْتَمُ ∴ فَخِنْدَفٌ هَامَةُ هذا العَأْلِمِ

قال ابن جني: « وقياسُهُ عندي أنَّهُ لم يبتدئ بزيادة الهمزة ثانية، ولكنه أبدل الألف همزة»[4].

وإبدالُ الهمزة من الألف غيرُ مقيسٍ عليه، وليس كلُّ العرب تفعَلُهُ[5].

ثانيًا: رجَّح كون (سواسية) على زنة: (فَعَالِلَة)، ومفردها (سَوْسَاة) بزنة: (فَعْلَلَة)، ومنع أن يكون وزنُها على (فَعَالِيَة) أو (فَوَاعِلَة)، ومنع وزن مفردها على: (فَعْلَاة) أو (فَوْعَلة).

قال في مطارحته: «فإن قيل: فهلا كان زون (سواسية): (فَعَالِيَة)، نحو: (كراهية)، و(رفاهية)، ووزن (سَوْسَاة): (فَعْلاةٌ).

---

(١) فتقول: (مأوان) وهو اسمُ موضعٍ، لا ينصرف للعلمية والألف والنون، لسان العرب ٤٢٥/١٣ (م و ن).

(٢) قواعد المطارحة ٤١١ .

(٣) البيت من الرجز ينظر: العين٣٣٤/٧، وتهذيب اللغة٩٧/١٣، ولسان العرب٦/٦ (أ س س)، ٤٢/١٢. (ع ل م). اللغة: خندف: قبيلة. الهامة: الرأس، وهامة الشيء: أعلاه.

(٤) المنصف ١٤٩، ١٥. ، وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٩. ، والممتع في التصريف ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٥٣، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٤٢٨ .

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٢٢٢ .

أجبتُ: ذلك ممتنعٌ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون فاءُ الكلمة ولامُها من حرف واحد، وهو السين، وهو المراد من قولهم: باب (سَلِسٍ)، و(قَلِقٍ) قليلٌ، لا يُحمل عليه ما أمكنَ غيره.

فإن قيل: فهلا كانتا (فَوَاعِلَة)، و(فَوْعَلة).

أجبتُ: ذلك ممتنعٌ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون فاء الكلمة وعينُها من حرفٍ واحد، وهو السين أيضًا، وهو المراد من قولهم: باب (دَدَن)، و(كوكبٍ) قليلٌ نادر، وهو أقلُّ من الأول»[1].

ما ذهب إليه ابن إياز من ترجيح وزن (سواسية) على (فَعَالِلَة) يدلُّ على أنه من مضاعف الرباعي (سوسو).

ويُحتجُّ لصحة قوله بأنَّه قد جاء عنهم: (سَوَاسِوة) لغةً في (سَوَاسِية)، و(سواسية) جمع لـ(سواء) على غير قياس[2].

جاء في حواشي الصحاح لابن بري: «(سَوَاسِيَة) جمع (سواء) على غير الواحد كـ"باطل، وأباطيل"، وكأنه جمع (سَوْسَاة)، ووزن (سَوْسَاة): (فَعْلَلَة)، كـ(شَوْشَاة)، لا (فَعْلاة)؛ لندور باب (سَلِس)، ولا: (فَوْعَلة) لندور باب (كَوْكَب)، ولا: (فَعْفَلَة)؛ لأن الفاء لا تتكرر وحدها، فبطل حينئذ كون (سواسية): (فَعَالِيَة، وفَوَاعِلَة، وفَعَافِلَة)[3]، وتعيَّن (فَعَالِلَة) وهذا كلامٌ حسنٌ»[4].

---

(١) قواعد المطارحة ٣٤٨ .

(٢) ينظر: شمس العلوم ٥/ ٣٢٦٦، وتاج العروس ٣٨/ ٣٢٤ .

(٣) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ٢٤١، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦، والمزهر ٢/ ٨ .

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧١. ، ولسان العرب ١٤/ ٤١. (س و ا).

إذن (الفَعْلَلَة) أكثرُ في الكلام من (الفَعْلَاة) و(الفَوْعَلة) [١]، وهو ما حَمَلَ عليه ابن إياز.

وباب (سلس، وقلق) قليلٌ، وأقل منه باب (ددن، وكَوْكَب) [٢]، وهو ما رفض ابن إياز الحملَ عليهما.

وسبب قلة باب (سلس، وقلق)؛ أنَّ المثلين لا سبيل إلى إدغامهما؛ لما بينهما من فاصل، فهما محقَّقان دائمًا[٣].

ثالثًا: رفض أن يكون وزن (دَارَاء) [٤]: (فَاعَالاً) أو (فَعْلاء) بسكون العين.

قال -رحمه الله -: «و(دَارَاء) لا تخلو من أن تكون (فَاعَالاً)، كـ(خَاتَامٍ)، أو (فَعْلاء) بسكون العين؛ فالأول قليلٌ، والحملُ على غيره أوجهُ. والثاني: كان يجب فيه (دَوْرَاء)، ويضعُفُ حملُه على قوله: (صَامَتِي) و(تَابَتِي)» [٥].

فالذي ورد من نحو (خَاتَام) [٦] قليلٌ، حيث تصل العرب الفتحة بالألف، فيقولون لـ(الدَانِق): (دَانَاق)، ولـ (الكَلْكَلِ) : (كَلْكَال) [٧].

قال سيبويه: «و(خَوَاتِيم) إنما جعلوه تكسير (فَاعَال)، وإن لم يكن من كلامهم، غير أنهم قد قالوا: (خَاتَام) حدثنا بذلك أبوالخطاب»[٨].

---

(١) لسان العرب ١٤/ ٢٧٨ (دوو).

(٢) ينظر: المحكم ٩/ ٣٦٨ (دوو)، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٢٥ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٨ حاشية (٦).

(٤) (دارا) قلعة بطَبَرسْتَان: واد بديار بني عامر بن صعصعة، وقيل: ناحية بالبحرين لعبد القيس، وقد يُمدّ فتقول: (داراء). ينظر: تاج العروس ١١/ ٣٣٧ (دور).

(٥) قواعد المطارحة ٤١٧ .

(٦) لغة في (الخاتَم) بفتح التاء: اسم الطابع المختوم بالخاتم، وقد يُسمى به المختوم على التوسع. ينظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٧٤ .

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٢٩ (الألف اللينة).

(٨) الكتاب ٣/ ٤٢٥ بتصرف، وينظر: الكتاب ٤/ ٢٤٩ .

لذا منع **ابن إياز** حمل (دَارَاءَ) عليها؛ لقلة الوارد من نحو ذلك.

كما **ضعَّف** حملها على (تَابَتِي) و(صَامَتِى)، والأصل: (تَوْبَتِي، وصَوْمَتِي) قُلبتْ الواو ألفًا للتخفيف، اكتفاءً بفتح ما قبل حرف العلة دون تحريكها.

وأرى عدم ضعف الحمل على (تابتي، وصامتي) [(١)]؛ فالعرب تُبدل الألف من الياء والواو؛ لضربٍ من الخفة، رأوا أنَّ اجتماع الياء والألف أسهلُ عليهم من اجتماع الياءين، أو الياء والواو[(٢)].

قال ابن مالك: « وقد يُبدلون ما سكن منهما في مواضع يُقطعُ بانتفاء الحركة فيهما. كقولهم: (دُوَابَّة) في (دُوَيْبَّة) [(٣)]، و(صَامَة) و(تَابَة) في (صَوْمَة) و(تَوْبَة)، و(يَاجل) في (يَوْجَل)، و(آلاد) في (أولاد) وهذان مطَّردان عند قوم»[(٤)].

كما أنَّ قضية رفض الحمل على القليل **فيها نظرٌ**؛ فليس من شرط المقيس عليه الكثرةُ، فقد يُحمل على القليل لموافقته للقياس، ولا يُحمل على الكثير لمخالفته له، **نبَّهَ على ذلك السيوطي ومثَّل له** .

فمن الأول: (الحمل على القليل): قولهم في النسب إلى (شَنُوءَة): (شَنَئيّ)، فيجوز لك أن تقول في (رَكُوبَة، وحَلُوبَة، وقَتُوبَة): (رَكَبِيّ،

---

(١) العرب تقول: اللهم تقبَّل تابتي وتوبتي، وارحم حابتي وحوبتي، ويقولون: قامتي وقومتي وقيامتي. قال الشاعر:

تُبتُ إليك فتقبَّل تَابَتي ∴ وصُمْتُ ربي فتقبَّلْ صَامَتي

ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١. باب من اللغات عن أبي زيد، والمحكم ٩/ ٥٤١ (ت و ب).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٨، ٦٦٩، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٦٦، وتمهيد القواعد ١. / ٥١٣٦، والتصريح ٢/ ٧٣٢ .

(٣) تصغير (دابَّة) فأبدلوا من ياء التصغير الساكنة ألفًا.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٣٦، ٢١٣٧ .

وحَلَبِـيّ، وقَتَبِـيّ)؛ قياسًـا علـى (شَـنَئِيّ)؛ حيـث أجـروا (فَعُولـة) مُجـرى (فَعِيلَـة)، أي: جـرت واو (شَـنُوءَة) مجـرى يـاء (حنيفـة)، فكمـا قـالوا: (حَنَفِيّ) قياسًا، قالوا: (شَنَئِيّ) قياسًا.

فإنْ قلتَ: إنَّما جاء هذا في حرفٍ واحدٍ، وهو (شَنُوءَة).

فالجوابُ: أنَّهُ جميعُ ما جاء.

ومـن الثـاني: (عـدم الحمـل علـى الكثيـر): قـولهم فـي (ثَقِيـف، وقُرَيْش، وسُلَيم): (ثَـقَـفِيّ، وقُرشِـيّ، وسُلَمِيّ)؛ فهو وإن كـان أكثرَ من (شَنَئِيّ) فإنه عند سيبويه[1] ضعيفٌ في القياس[2].

رابعًـا: قـرَّر أن يكـون أصـل (ذا): (ذَوَي) قـائلاً: «مـا عينـه واوٌ، ولامه ياءٌ، نحو: (طَوَيْتُ) أكثرُ ممَّا عينُه ولامُـه يـاءان، نحـو: (حَيِيْتُ)، وقياسهم الحمل على الكثير»[3].

يقصـد **ابن إيـاز** أنَّ أصـل (ذا): (ذَوَيُ)، قُلبـت الـلامُ ألفًـا، وحُـذفت العينُ شاذًا، وكون العين واوًا في الأصل أولى من كونها ياءً؛ لكون باب (طَوِيَ) أكثرَ من باب (حَيِيَ).

كمـا أنَّ ورود الإمالـة فـي ألـف (ذا) دليلٌ علـى انقلابهـا عـن يـاء، وهو ما يدعم قول ابن إياز.

بينمـا **يـرى الأخفـش** أنَّ أصـلها: (ذَيَـيُ) مضـاعف اليـاء، محـرك العين، حذفت اللام اعتباطًا كما في (يد، ودم)، وقلبت العين ألفًا، وحذفُ الـلام اعتباطًـا أكثرُ مـن حـذف العين، والحمل علـى الأكثـر عنـد خفـاء الأصل أولى.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥ .

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) قواعد المطارحة ٢٨٧ .

والخلاف السابق في المحذوف بناء على أنَّه ثلاثيُّ الوضع، وألفُه منقلبةٌ عن أصل، بينما يرى الكوفيون أنَّ ألف (ذا) زائدة، واحتجوا بقولهم في التثنية (ذان)، فالألف والنون للتثنية، فلم يبقَ سوى الذال.

ويرى السيرافي أنَّ (ذا) ثنائي الوضع كـ(ما) فالألف أصلٌ ليست منقلبة عن شيء[1].

خامسًا: ردَّ **ابن إياز** على منع البصريين تقديمَ المستثنى مع إلَّا على الفعل في نحو: (إلا زيدًا قام القومُ)، بينما أجاز ذلك الكوفيون.

فقال في مطارحته: «وأما البصريون فامتنعوا منه لوجوه: الأول: أنَّ العامل ضعيفٌ، والتقديمُ من خصائص العامل القوي. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل، وهو الأمكنُ فيه، فكيف يُقال: هو ضعيفٌ؟ ولعل هذا القائل عنى العامل المعنويَّ، كقولك: (القومُ إخوتُكَ إلا زيدًا) ثم طُرِدَ البابُ»[2].

ثم أجاب ابن إياز عن ذلك بأنه ضعيفٌ قائلاً: «الكثيرُ هو الفعلُ، والقليل هو الآخر [يقصد العامل المعنوي]، والاستقراء يقرِّر ذلك، وقياسُهم حمل القليل على الكثير دون العكس»[3].

فهو يرفض أن يُحمَلَ (إلا زيدًا قامَ القومُ) على (القومُ إخوتُك إلا زيدًا)، فـ(زيدًا) منصوب في المثال الثاني عن تمام الكلام، والعاملُ فيه

(١) تنظر المسألة في: المنصف ١٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٦، ٢/ ٣٧٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٤ - ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٧٣، والتذييل والتكميل ١٨١/٣، ١٨٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٤، والجنى الداني ٢٣٨، وتمهيد القواعد ٧٩٦/٢، وتعليق الفرائد ٢/ ٣١١، ٣١٢ .

(٢) قواعد المطارحة ١٦٥، ١٦٦ .

(٣) قواعد المطارحة ١٦٦ .

ما قبله من الكلام، أي: عامل معنوي، فإذا كان ينصب بالعامل المعنوي فكيف يُقَالُ عن الفعل الذي هو الأصل في العمل بأنه ضعيفٌ.

فالقياسُ يقتضي أن يُحمَلَ القليل وهو (العامل المعنوي) على الكثير وهو (الفعل) دون العكس(١).

سادسًا: عقَّب ابن إياز على قول ابن جني في صرف (دُنْيَا) بأنَّ ألفَها للإلحاق بـ(فُعْلَل) كـ(جُخْدَب) على رأي الكوفيين والأخفش(٢).

فقال: « لا ينفكُّ هذا الوجه من ضعفٍ؛ إذ كان يجب أن يكون (دُنْوًا) بالواو؛ لزوال البناء المقتضي لقلبه ياء.

وعندي أنه يجوز أن يكون لمَّا حصل القلب في اللغة الكثيرة حُمِلَ عليها في ذلك اللغةُ القليلةُ؛ ونظيره قولهم: (أرْيَاح) حملاً على (رِيَاح)، و(رِيح)»(٣).

فالبناء المقتضي لقلب الواو ياء في (دُنْيَا) هو (فُعْلَى) الصفة؛ لأنَّها مشتقةٌ من "الدنو"، كـ(العُلْيَا).

وعند إلحاق (دُنْيَا) بـ(جُخْدَب) على زنة (فُعْلَل) لا يوجد ما يقتضي قلب (الواو) ياءً، فرأى ابن إياز أن تُلحَقَ بـ(دُنْيَا) التي يحدث فيها القلب كثيرًا؛ حملاً للقليل على الكثير.

ثم نَظَّر لذلك بـ(أَرْيَاح) حيث أُبدِلَت (الياءُ) من (الواو) وهي لغةُ بني أسد، والقياس (أَرْوَاح) ولا عِلَّةَ لذلك إلا بالحمل على القلب في

(١) تنظر المسألة في: شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤. ٦، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥١٧، والمساعد ١/ ٥٦٧ .

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ٢٩، ٣. ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، وشرح المكودي على الألفية ٢/ ٩٤٣، ٩٤٤ .

(٣) قواعد المطارحة ٤٦٩ .

(رِيَاح) و(رِيح)؛ حملاً للُّغة القليلة على الكثيرة. وقيل: العلة لقولهم (أَرْيَاح) مع قلته؛ لأن (أَرْوَاح) يلتبس بجمع (روح) فإنَّ جمعَهُ (أَرْوَاح) [١].

وقيل: العلَّةُ في ذلك توهُّم أصالة الياء؛ لأنَّ أصل (رِيح): (رِوْح)، وقياسُ الجمع منه (أَرْوَاح) [٢].

حَكَى أبو الفرج الأصبهانيُّ ما وقع في شعر عمارة بن عقيل الخطفيّ، واعتراض أبي حاتم السجستاني عليه فقال: «أنشد عمارة قصيدةً له؛ فقال فيها: الأرياح والأمطار؛ فقال له أبوحاتم: هذا لا يجوز، وإنما هو الأرواح، فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبوحاتم: قد اعترضَهُ علمي؛ فقال: أما تسمعُ قولهم: رياح؟ فقال له أبوحاتم: هذا خلافُ ذلك. قال: صدقْتَ ورَجَعَ»[٣].

رابعًا: الحمل على الأَصل:

فلكلِّ شيء أصلٌ يُرجع إليه، ويُحمل عليه الكلام، تنبيهًا على أنَّهُ أوَّلُ أحوال اللفظ، وهو ما فعله ابنُ إياز، فقام بالترجيح في بعض المسائل نظرًا للأصل.

ومن ذلك قول **ابن إياز** في قول الشاعر:

تَـزَوَّد مثـلَ زادِ أبيـكَ فِينَـا ∴ فـنِعْمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادًا[٤]

---

(١) ينظر: اللباب ٢/ ٣١٧، والممتع ١٥٩، والمساعد ٤/ ١٤٢، وتمهيد القواعد ١. /٥. ٩٦، ولسان العرب ٢/ ٤٥٥ (روح).

(٢) ينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/ ٧٢٩ د/ عبدالرزاق الصاعدي.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٦، ولسان العرب ٢/ ٤٥٥ (روح).

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ١. ٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٩، والبديع في علم العربية ١/ ٤٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١. ٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٣، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٤٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٢٧ .

« ويجوز أن ينتصب (زادًا)، على أنَّهُ مصدرٌ محذوفُ الزوائد، أي: تزوَّد تزودًا مثلَ تَزَوُّدِ أبيكَ فينا، قال بعضهم: وهذا حسنٌ جِدّا؛ لأنَّ الفراءَ قد قال: (الزَّاد) مصدر، فحملُهُ على هذا غيرُ منكر؛ إذ أصلُهُ المصدر»[1].

البيت السابق يَحتجُّ به بعضُ النحاة كالمبرد، والفارسيِّ على صحة الجمع بين الفاعل الظاهر لـ(نعم) والتمييز وذلك للبيان والتأكيد، وهو خلافُ ما ذهب إليه سيبويه، والسيرافيُّ وغيرهما، وقيل: إنْ أفادَ معنى زائدًا جازَ وإلا فلا[2].

بينما **يرى ابن إياز** أن البيت السابق يجوز فيه أن يكون (زادًا) مفعولاً مطلقًا محذوف الزوائد كما هو قول الفراء[3]، أي: تزود تزودًا مثلَ زادِ أبيك، ويجوز أن يكون (زادًا) تمييزًا من (مثل) أي: تزود مثل زاد أبيك زادًا، كقولهم: (لي مثلُهُ رجلاً)[4].

لكنَّ **ابن إياز** يرى حملَهُ على المصدر أولى؛ لأنَّهُ الأصل.

ومن ذلك أيضًا قوله في قول الشاعر:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ∴ لِعَيْنَكَ مِنْ ماءِ الشُّؤُونِ وَكِيفُ[5]

---

(١) قواعد المطارحة ٢٨١ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٥. ، والمسائل الحلبيات ٢٣٤، ٢٣٥، والإيضاح ١١٣، ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٩٦، ٣٩٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٤٩، ومغني اللبيب ٥/٤٢١، ٤٢٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٩٧، والتذييل والتكميل ١. / ١١٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩ .

(٤) ينظر: قواعد المطارحة ٢٨١ .

(٥) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٩٤، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤. ٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٨٩ .

« و(الرَّسْمُ) مصدر: رَسَمَت الناقة رسما ..... وقال بعض المتأخرين: (الرَّسْم) بمعنى (المَرْسُوم)، فهو اسمٌ لا مصدرٌ، كأنَّهُ قال: أمِنْ أجلِ مرسومِ دارٍ.

واعلم أنَّ كِلا القولين حَسَنٌ، إلا أنَّ القول الأول، وهو قول أبي عليّ[1] أقيسُ؛ لما فيه من حمل الكلام على أصله، وظاهره؛ لأنَّ (الرَّسْمَ) أصلُهُ المصدر في الحقيقة، وإن كان قد كَثُرَ وقوعُهُ موقعَ المرسوم»[2].

فاحتمل لفظ (الرَّسْم) أن يكون مصدرًا مضافًا لمفعوله (دار) و(مربع) فاعله، والتقدير: أمِنْ أن رَسَمَ دارًا مَرْبَعٌ ومَصِيف، أي: غُيِّرَ أثرها لشدة الاختلاف عليها، و"المَرْبَع" على هذا زمن الربيع، وكذلك "المَصِيف".

واحتمل أن يكون اسمًا بمعنى (المَرْسُوم)، وعليه يرتفع (مَرْبَعٌ ، ومَصِيف) على إضمار مبتدأ، أي: اللائح المرسوم البادي مَرْبع ومصيف، فالمربع على هذا التأويل: الموضع الذي يحل في الربيع وكذلك "المصيف"[3].

وابن إياز بهذا يُسَاير البصريين الذين يرون أنَّ المصدرَ هو أصلُ الاشتقاق[4].

---

(١) ينظر: الإيضاح ١٤٣ .

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٣) ينظر: قواعد المطارحة ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ١٩. ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ٧٣ .

المطلب الثاني: صور الحمل عند ابن إياز

تعدَّدت صور الحمل التي أوردها ابن إياز في كتابه "قواعد المطارحة"؛ فجاءت على النحو الآتي:

أولاً: حملُ الفرعِ على الأصل:

وهو من أكثر صور القياس شيوعًا في النحو، وحديثُ النحاة عن أمِّ الباب هو من قياس الفرع على الأصل؛ لأنَّ الأم من المصطلحات التي تُواطئ معنى الأصل[١].

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

١ - قوله في وزن (مَـعِيشة):

«و(مَعِيشَة) عند الخليل وسيبويه يجوز أن تكون (مَفْعِلَة) بكسر العين[٢]، وهي الياء، فنُقِلَت إلى الفاء حملاً على ما اشتق منها، وهو (يعيش)؛ لاتفاقهما في المتحركات والسواكن»[٣].

حيث حمل الاسم (مَعِيشَة) وما حَدَثَ فيه من إعلالٍ على الأصل، وهو الفعل (يعيش)، فلما حدث الإعلال في الأصل حدث الإعلال في الفرع.

قال العكبري: «وأُعِلَّتْ بالتسكين في الواحد[٤] كما أُعِلَّتْ في (يعيش)»[٥].

---

(١) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي د/ حسن الملخ ص١٦٤، ١٦٦ .

(٢) ويجوز أن تكون (مَفْعُلة) بضم العين، ثم نُقِلَت الضمة، ثم قُلِبَت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من انقلابها إلى الواو، وعند الأخفش على زنة (مَفعِلة). ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٩، والأصول في النحو ٣/ ٣٤٨، والمنصف لابن جني ٢٩٦، ٢٩٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٤، والمقاصد الشافية ٩/ ١٥٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٨٩/٣ .

(٣) قواعد المطارحة ٢٩٤ .

(٤) يقصد: معيشة.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥٨ .

٢ - قوله في التخلص من التقاء الساكنين بالكسرة:

«إنَّها الأصل في حركة التقاء الساكنين، وهي حركةٌ لا تُوهم إعرابًا[١]، وأكثر ما يلتقي الساكنان في الفعل، ألا تراه معرَّضًا للجازم والأمر، وذانِكَ يُسكّنَّ آخره معهما.

وقد يكون ما بعده ساكنًا فيلتقيان، فإذا حُرِّكَ الساكن فيه بالكسرة، لا تُوهِمُ الإعراب؛ إذ ليست من إعرابه، ثم حُمِلَ الاسمُ عليه»[٢].

ذكر ابن إياز أنَّ التخلص من التقاء الساكنين بالكسر هو الأصل، وهو ما قاله ابن الحاجب: «والأصلُ الكسرُ، فإن خُولِفَ فلِعَارِضٍ، كوجوبِ الضمِّ في ميم الجمع»[٣].

وكان التخلص بالكسر في الفعل هو الأصل دون غيره؛ لأنَّك لو فتحتَهُ لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممتَهُ لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرتَهُ عُلِمَ أنه عارضٌ في الفعل؛ لأنَّ الكسر ليس من إعرابه، وكذا يُفعَل في الاسم؛ لأنك لو فتحتَهُ لالتبس بالمنصوب غيرِ المنصرف، وإن ضممتَهُ التبس بالمرفوع غير المنصرف، فتُخُلِّص بالكسر؛ لئلا يلتبسَ بالمخفوض؛ إذ كان المخفوضُ المعرَبُ يلحقه التنوينُ لا محالة[٤].

وسببُ جعل الفعل أصلاً في التقاء الساكنين، والاسمِ فرعًا، كثرةُ وقوع ذلك في الفعل، ومن شرط المقيس عليه أن يكون مبنيًا على

---

(١) **معنى ذلك**: أن الضمة والفتحة تكونان إعرابًا بتنوين وغير تنوين، أما الكسرةُ فلا تكون إعرابًا إلا بالتنوين. قواعد المطارحة صـ٤٤ .

(٢) قواعد المطارحة ٤٤، ٤٥ .

(٣) الشافية في علم التصريف ٥٨ .

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ١٧٤ .

الكثرة النسبية، فقلةُ المقيس عليه لا تُرضي في القياس، ولهذا لا يصح القياس على النادر، وإن لم يكن شاذًا[١]، وهذا هو الغالب.

٣ - قوله في إعراب المضارع لشبهه بالاسم:

« وأصلُ الفعل البناءُ لعدم مقتضى الإعراب فيه، لكن أُعرب هذا النوع **لشبهه** بالاسم»[٢].

فأشبه المضارع الاسمَ في الوزن، فـ"يَضْرِبُ" على زنة "ضَارِب"، وفي دخول لام الابتداء عليه، كقولك: (إنَّ زيدًا لَيَضرِبُ)، كما تقول: (إنَّ زيدًا لَضَارِبٌ)، وفي الإبهام والتخصيص.

فالبناء في الأفعال أصيلٌ، وفي الأسماء طارئٌ على الإعراب[٣].

وكون الإعراب أصلاً في الأسماء، فرعًا في الأفعال هو مذهب البصريين، بينما يرى نحاةُ الكوفة أنَّهُ أصلٌ في الأسماء والأفعال، ولكلِّ فريقٍ أدلتُهُ وحججُهُ[٤].

ويرى الشاطبيُّ أنه يجوز أن تقول على مذهب البصريين: الأصل في الفعل المضارع البناءُ كسائر الأفعال، إلا أنَّهُ أُعْرِبَ لشبهه بالاسم، فإذا اتصل به أحد النونين بُنِيَ، فسبيله أن يُسألَ عنه لِمَ بُنِيَ؟ ولم يبقَ على أصله الثاني من الإعراب مع قياس شبهه بالاسم، فالحاصل: أنَّ الأصل صار فرعًا، والفرع عاد أصلاً لكن باعتبارين[٥].

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو ١٥٥ .

(٢) قواعد المطارحة ٣٣ .

(٣) السابق ٣٨، ٤٧ .

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٤٨، وأسرار العربية ٢٤ ـــ ٢٧، والمرتجل ٢١، ٢٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٣، واللباب ٢/ ٢. ، وشرح الكافية للرضي ١٧/٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٣. ٣، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٤، والمساعد ١/ ٢. ، وشرح الأشموني ١/ ٤٥ .

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ١٣١ .

٤ ـ قوله في بناء أسماء الأفعال لشبهها بالأفعال:

«**فـإنْ قِيـلَ:** فلِـمَ بُنِيَـتْ؟ **أجبـتُ**: لوقوعهـا موقـع فعـل الأمـر أو الماضي، ومنهم من يقول: (أفّ) نابت عن "أَتَضَجَّر"، فيُقدِّر المستقبل، فتكون علة بنائه وقوعه موقع ما أصله البناء، ولأنَّ ذلك خروجٌ للاسم عن أصله ووضعه، وخروجُ الشيء علة كافيةٌ في البناء»[(١)].

دلَّ ذلك على أن البناء في الأفعال أصيلٌ، فحُمِلَ عليه الفرع وهو (أسماء الأفعال).

وما ارتضاه **ابن إياز** هو مذهب السيرافي، والجُزُولي، وابن عصفور، وابن الحاجب[(٢)].

بينما يرى ابن مالك أنَّ علةَ بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال، بل لمناسبتها الحروف، فهي كشبه الحروف في أنها عاملة غير معمولة، وهو الشبه الاستعماليّ[(٣)].

وسواء كانت أسماءُ الأفعال محمولةً على الأفعال أو الحروف، فهو من قبيل حمل الفرعِ على الأصلِ.

٥ ـ عند حديثه عن الأفعال الخمسة:

ذكر ابنُ إياز أنَّ نون الرفع حُذفت حال الرفع كما في قول الشاعر:

أَبِيـتُ أَسْـرِي وَتَبِيتِـي تَـدْلُكِي ∴ وَجْهَكِ بِـالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِيّ[(٤)]

---

(١) قواعد المطارحة ٩١ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٧١، والمقاصد الشافية ١/ ٧٣، ٧٤ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦٩، والمساعد ٦٥٨/٢، والتصريح ١/ ٤٥، ٤٦، وحاشية الصبان ٣/ ٣١٢ .

(٤) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٣، والتذييل ١٩٥١/١، وتمهيد القواعد ١/ ٢٨٣، وتعليق الفرائد ١/ ١٦٦، والتصريح ١/ ١١٧
اللغة: أسري: من السرى، وهو السير ليلاً. تدلكي: من الدلك، وهو الدعك باليد.
والمعنى: يقرع الشاعر امرأته على شقائه وتنعمها.

والأصل: تبيتين تدلكين، ولكنها لما قامت مقام الضمة حُذِفَتْ حَذفَهَا كما في قول الشاعر:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُم ∴ وَنَهْرُ تِيرَى، وَلا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[1]

يقصد ابن إياز أنَّ الرفع بالضمة هو الأصل، والرفعَ بالنون فرعٌ عليها، فإذا حذفت النون في حال الرفع، فذلك بالحمل على حذف الضمة حال الرفع وهو الأصل، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ بتسكين الراء[2].

ثم ذكر أنَّه قد جاء إثباتُ النون مع الجازم والناصب، وذلك في قول الشاعر:

لولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسرَتُهُمْ ∴ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[3]

وقوله:

وَنَحنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ تَشْرَبُونَهُ ∴ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ[4]

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه صـ٤٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٢١، والبديع في علم العربية ٢/ ٦٩٧، والتذييل ١/ ٢١٦ .

(٢) ينظر: الكنز في القراءات العشر ١/ ٦٢، والكافي في القراءات السبع ٧٨، والبحر المحيط ، والمحتسب ١/ ٢٥٧ .

(٣) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢٨،٤/١ ، والتذييل والتكميل ١/١. ٤ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لمقبل بن أبي تميم في ديوانه صـ٢٤٣، والبديع في علم العربية٥٩١/١، والمقاصد النحوية ١١٣٩/٣. ورواية الديوان(أنْ يشربوا به) وعليها فلا شاهدَ فيه، وفيه شاهد آخر على تقديم الحال على عامله الجار والمجرور، أي: وقد كان ماؤه بمكان منكم .

وقال: «وأرى أنَّ إثباتها في النصب أقربُ؛ وذلك لأنَّ حذفها فيه ليس بأصلٍ، بل بالحمل على الجزم، ألا ترى أنَّ النصب في الأسماء محمولٌ على جرِّها، والجزم هنا نظيرُه هناك[1]، فحُمِلَ النصبُ عليه»[2].

يرى **ابن إياز** أَنَّ إثبات النون مع الناصب أقربُ من ثبوتها مع الجازم، معللاً لذلك أنَّ حذف النون بعد الناصب لم يكن أصلاً، بل بالحمل على حذفها بعد الجازم، فهو الأصل.

قال ابن الخبَّاز: «وحذفُهَا مستحقٌ للجزم؛ لأنَّ الجزمَ بابُهُ الحذفُ، والنصبُ محمولٌ عليه»[3].

ثم ذكر **ابن إياز** نظيرًا لذلك، وهو كونُ النصب في الأسماء محمولاً على جرِّها، فالجرُّ في الأسماء أصلٌ حُمِلَ عليه النصبُ.

قال سيبويه: « ووافق النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافقَ النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء، والأسماءُ ليس لها في الجزم نصيبٌ كما أنَّه ليس للفعل في الجر نصيبٌ»[4].

وذكر أبوالبركات الأنباري علةَ هذا الحمل بقوله: «فإنْ قيلَ: هل النصب محمولٌ على الجر، أو الجر محمولٌ على النصب؟ قيل: النصبُ محمولٌ على الجرِّ؛ لأنَّ دلالةَ الياء على الجرِّ أشبهُ من دلالتها على النصب، لأنَّ الياء من جنس الكسرة، والكسرةُ في الأصل تدلُّ على الجرِّ، فكذلك ما أشبهها.

فإنْ قِيلَ: فَلِمَ حُمِلَ النصب على الجر دون الرفع؟ **قيل**: لخمسة أوجه: الوجه الأول: أنَّ الجرَّ ألزمُ للأسماء من الرفع؛ لأنه لا يدخل

---

(١) **يريد**: أنَّ الجزم في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم، وقد حملوا النصب على الجر في المثنى وجمعي التصحيح، فحُمِلَ أيضًا النصبُ على الجزم في نحو: لم يذهبا ولن يذهبا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥١ .

(٢) قواعد المطارحة ٣٨ .

(٣) توجيه اللمع ٣٥٤ .

(٤) الكتاب ١/ ١٩، ٣/ ٩ .

على الفعل، فلما وجب الحمل على أحدهما كان حمله على الألزم أولى من حمله على غيره.....»[١].

ثانيًا: حملُ الأَصل على الفرع:

وقد بوَّب **ابنُ جني** لذلك بابًا بعنوان: "باب من غلبة الفروع على الأصول" وقال: « فهذا من حملهم الأصلَ على الفرع فيما كان الفرعُ أفادَهُ من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرةٌ»[٢].

وهذا يدلُّ على تمكن الفروع، حتى إنَّ الأصول التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد رجعت فاستعادت من فروعها ما أعطتهُ إيَّاها.

قال الشاطبي: « وقد يُحمَلُ الأصلُ على الفرع فيما هو أصلٌ في الفرع، فرعٌ في الأصل، كما أُجرِيَ اسمُ الفاعل مُجرى المضارع في العمل، وأُجرِيَ المضارعُ مُجرَى اسم الفاعل في الإعراب»[٣].

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

أ - حمل المصدر على الفعل إعلالاً وتصحيحًا:

قال ــ رحمه الله ــ: « وكذلك حذفُ (الواو) في "عِدَةَ"، فإنه متوقفٌ على كسرةٍ، وأنه في مصدرٍ لفعلٍ معتلٍ؛ ولذلك صَحَّ "وَعْد".

وكذلك قلب (الواو) ياءً في "قيام" لانكسار ما قبلها، وإعلالها في الفعل؛ ولذلك صَحَّت في "قِوَام" مصدر "قَاوَمَ"»[٤].

فالمصدرُ أصلٌ للفعل فأعلُّوه بإعلالِ فعله، وصحَّحُوهُ بصحتِهِ.

---

(١) أسرار العربية ٤٩ - ٥١ .

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣. . ، ٣. ٣ .

(٣) المقاصد الشافية ٩/ ٢٩٢ .

(٤) قواعد المطارحة ٦٣ .

قال ابن جني: «وقد دَعَاهم إيثارُهم لتشبيه الأشياء بعضِها ببعض أنْ حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يُعِلُّونَ المصدر لإعلال فعله، ويُصَحِّحُونَهُ لصحته، وذلك نحو قولك: قمتُ قيامًا، وقَاوَمْتُ قِوَامًا»[1].

ب - حملُ الفعل على الحرف في عدم التصرف:

قال ابن إياز في (ليس): « فلما **شابهت** (ليس) (ما) من وجهين: النفي، وكونه في الحال، جَمَدَتْ»[2].

وقال في(عسى):« ولكن لا يتصرف لتضمنه معنى الإنشاء، **فأشبه** الحروف التي هي موضوعة لذلك، وقيل: معناها الطمع والإشفاق، **فأشبهت** (لعلَّ) فجمدت.

فإن قيل: كيف **شُبِّهَ** الفعلُ بالحرف في العمل، والمعروف العكس؟ **أجبتُ**: جاز ذلك لضعفها بالجمود، وعدم الدلالة على الحدث»[3].

فحُمِلَتْ (ليس، وعسى) في عدم التصرف، وهما أصلان على (ما، ولعل) وهما فرعان؛ لأنهما بمعنى النفي، والترجي.

وهذا يدلُّ على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، واتصال أجزائها وتلاحقها، وتناسب أوضاعها[4].

ومع تقرير ابن إياز لهذا الأصل وهو (حمل الأصل على الفرع)، إلا أنه رفضه في بعض المواضع، وهي:

الأول: ذكر ابن إياز سبب بناء الماضي على الفتح فقال: «وفُتِحَ لقصد أن تكون حركته أقربَ الحركات إلى السكون؛ وذلك الفتح»[1].

---

(١) الخصائص ١/ ١١٣ .

(٢) قواعد المطارحة ٦٣ .

(٣) السابق ٦٩، ٧. .

(٤) ينظر: الخصائص ١/ ٣١١، ٣١٢، والاقتراح ٢٢٩ .

ثم اعترض على الفراء وابن الدهان قائلاً: «وقال ابنُ الدَّهَّان[٢] في "الغُرَّة": بُنِيَ "ضَرَبَ" على الفتح؛ **حملاً** له على "ضَرَبَتْ"[٣]، وهو ضعيفٌ عندي؛ **لحمله** المذكرَ على المؤنث، كما ضَعُفَ قول الفراء حيث **حمله** على "ضَرَبَا"»[٤].

والنحاة يذكرون في سبب بناء الماضي على الفتح وجهين[٥]:

أحدهما: أن الفتحة أخفُّ الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يُبنَى على أخف الحركات. والآخر: أنه لا يخلو إما أن يُبنَى على الكسر، أو على الضم، أو على الفتح، فبطل البناء على الكسر؛ لأنَّ الكسر ثقيلٌ، والفعلَ ثقيلٌ، والثقيلُ لا ينبغي أن يُبنى على ثقيل، وبطل البناء على الضم؛ لأنَّه أثقلُ من الكسر، كما أنَّ هناك من العرب من يجتزئ بالضمة عن (الواو)، فيقول في (قامُوا): (قامُ).

وتضعيفُ ابن إياز قولَ الفراء؛ لأنَّه حمل فعلَ الواحد وهو (الأصل) على فعل الاثنين (الفرع)، ولا شكَّ أنَّ الواحدَ أصلُ الاثنين[٦].

---

(١) قواعد المطارحة ٤٨ .

(٢) **هو**: الإمام أبومحمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، صنَّف: شرح الإيضاح، وشرح اللمع لابن جني وهو المسمى بالغُرَّة، والدروس في النحو، توفي سنة ٥٦٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٧ .

(٣) ينظر قوله في: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣. ٩ .

(٤) قواعد المطارحة ٤٩ .

(٥) ينظر: المقتصد١/ ١٣٥، ١٣٧، وأسرار العربية٣١٦، ٣١٧، وعلل النحو ١٤٨، ١٤٩ .

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١. ٨، وعلل النحو ٣٦١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣. ٨، ٣. ٩ .

الثاني: اعترض على ابن الحاجب في أصل (أُولي) فقال: «الأصلُ: (وُوْلَى)، فقلبت الواو الأولى همزةً على سبيل الوجوب؛ لاجتماع الهمزتين، وقول ابن الحاجب[1]: كان ذلك **بالحمل** على "الأُوَل"[2] ضعيفٌ، وقد بينتُهُ في "شرح تصريف ابن مالك"[3]»[4].

بيَّن تضعيفه لقول ابن الحاجب بأنَّه **حمل** المفرد (أُولَى) الذي هو الأصل على الجمع (أُوَل) الذي هو الفرع، وذلك ممتنعٌ، وكان عليه أن يقول: "الأُولى" فيه علم التأنيث، و"الأَوَّل" مجردٌ من ذلك فهو مذكَّرٌ، فقد **حَمَلْتَ** مؤنثًا على مذكر[5].

والصرفيون يستثقلون اجتماع المثلين في أول الكلمة، فإذا وقعت الواوان في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قُلبت أولاهما همزة وجوبًا، وليست الثانية مدة مزيدة أو مبدلة[6].

وسبب حمل (الأُولَى) على (الأُوَل)؛ لأنَّه لما وَجَبَ قلب الواو همزةً في جمعه، وجب قلبها همزة في المفرد، ليتوافقا لفظًا.

قيل: وفي هذا نظر؛ لأنه جاز أن يُقال: إنما قُلبت في (الأُولَى) لزومًا للاستثقال، لا لحمل المفرد على الجمع؛ لأنه إذا بُنِيَ من (وَعَدَ)

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف صـ٩٥ .
(٢) في الأصل (الأَوَّل) وصوابه (الأُوَل).
(٣) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ١١١ .
(٤) قواعد المطارحة ٤٢٧، ٤٢٨ .
(٥) شرح التعريف ١١١ .
(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٨. . ، وشرح التصريف للثمانيني ٣٢٤، ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٢، وتمهيد القواعد ١. / ٥. ١٤، وشرح التصريف ٦٩٨/٢ .

مثل (كَوْثر)، كان قلب الواو المفتوحة همزةً لازمًا، وحينئذ كان قلب الواو المضمومة همزةً أولى بلزوم[1].

الثالث: ذكر تجويز الكوفيين نحو: (إلا زيدًا قامَ القومُ)، واعتراض البصريين على ذلك بحجة ضعف العامل، والتقديم من خصائص العامل القوي. فاعترض ابن إياز على حجتهم قائلاً: «**وفيه نظرٌ**؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل، وهو الأمكن في العمل، فكيف يُقال هو ضعيفٌ؟».

ثم حاول التماس وجه لحجتهم فقال: «ولعلَّ هذا القائل عنى العامل المعنويَّ، كقولك: (القومُ إخوتُك إلا زيدًا)، ثم طُرِدَ الباب».

إلا أنه اعترض على ذلك أيضًا؛ لأنه يؤدي إلى **حمل** الأصل على الفرع[2].

يقصد أنهم **حملوا** (إلا زيدًا قامَ القومُ) وهو الأصل، على (القومُ إخوتُكَ إلا زيدًا) وهو الفرع.

والأصل أن **يُحمَلَ** الفرعُ (القومُ إخوتُكَ إلا زيدًا) ـ حيث نُصِبَ (زيدًا) عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام ـ على الأصل (إلا زيدًا قامَ القومُ).

ثالثًا: حمل النظير على النظير:

وهو حمل الشيء على ما يُشبهه ويُماثله، وذلك إن لم يكن أحدُهما أصلاً للآخر، أو فرعًا له، فالعلة في الفرع والأصل على السواء.

ومن نماذج هذا الحمل عند ابن إياز:

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢٩ .

(٢) ينظر: قواعد المطارحة ١٦٥، ١٦٦ .

أ - **جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها** على الاسم حملاً على تقديم المفعول على الفاعل، قال: «واعلم أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها مطلقًا، كقولك: "كان قائمًا زيدٌ"، و"بات مسرورًا عليٌّ"، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾[1]، وذلك لأنها أفعالٌ، وأخبارُها مشبَّهةٌ بالمفعول، وتقديمُ المفعول على الفاعل جائزٌ، فكذا يجوز تقديمُ أخبارها على الأسماء»[2].

وقول ابن إياز: « يجوز تقديم أخبارها على أسمائها مطلقًا» حترزُ منه بوجود مانعٍ[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾[4]، فلا يجوز تقديمُهُ هنا؛ لانحصاره بـ(إلَّا).

والمنقولُ عن الكوفيين أنَّهم لا يُجيزون ذلك.

قال ابن عصفور: « وأما أهلُ الكوفة فلا يُجيزون: (كان قائمًا زيدٌ)، ولا (قائمًا كان زيدٌ) على أن يكون في (قائم) ضميرٌ يعود على اسم كان المؤخر، ويكون (قائمًا) خبرًا مقدمًا؛ لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدَّمُ على ما يعود عليه أصلا. ويجوز عند أهل البصرة؛ لأنَّ المضمَرَ مرفوعٌ بما النيةُ به التأخير»[5].

ب - عمل (ما) عمل ليس:

---

(١) سورة الروم/ ٤٧ .

(٢) قواعد المطارحة ٦٤، ٦٥ .

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٣/ ١١١٣ .

(٤) سورة الأنفال/ ٣٥ .

(٥) الشرح الكبير لابن عصفور ١/ ٢٩٤، وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٦٩، ١٧. ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٨ .

قال ابن إياز: «ومن ذلك (ما) النافية، وهي تعملُ عند الحجازيين؛ لمشابهتها (ليس) في النفي، ونفي الحال، ودخول الباء في الخبر»[١].

فلمَّا أشبهتْ (ما) (ليس) في النفي حُمِلَتْ عليها في العمل.

جـ - حذف حرف النداء تشبيهًا له بحذف الفعل:

قال ابن إياز: «وحقُّ حرف النداء ألَّا يُحذف؛ لأنَّ الغرض منه إفادةُ معناه، وقد حُذِفَ تشبيهًا له بالفعل»[٢].

فكما جاز حذف الفعل جاز حذف حرف النداء **بالحمل** عليه، كما أنَّ (يا) في الأصل نابتْ عن الفعل (أَدعُو) و(أُنادي)، ويدلُّ على ذلك: جوازُ الإمالة في نحو: (يا زيدُ)، والإمالةُ لا تجوز في الحروف، إلا أنَّه لما قام مقام الفعل جازت الإمالةُ فيه[٣].

ولحذف حرف النداء (يا) مواضعُ مبسوطةٌ في كتب النحو[٤].

د - عمل الحروف الناسخة لشبهها بالفعل:

قال ابن إياز: «والحرف العامل بالمشابهة (إنَّ)، و(أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لَكِنَّ)، و(لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، ووجه شبهها بالفعل: أنها مركَّبةٌ من ثلاثة أحرف فصاعدًا، كما أنَّ الأفعال كذلك، وأنها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية، وأنها تتصل بها الضمائر ونون الوقاية، كاتصال ذينك به، وأنها تقتضي اسمين كاقتضاء المتعدي لهما»[٥].

---

(١) قواعد المطارحة ٨٧ .

(٢) قواعد المطارحة ١٣٢ .

(٣) ينظر: أسرار العربية ٢٢٧ .

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٢٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ٢٥٦، والتصريح ٢/٢. ٧ .

(٥) قواعد المطارحة ٧٩ .

ومن أوجه الشبه كذلك: أنَّ فيها معانيَ الأفعال، فمعنى (إنَّ وأنَّ): حَقَّقْتُ، ومعنى (كَأَنَّ): شَبَّهْتُ، ومعنى (لَكِنَّ): اسْتَدْرَكْتُ، ومعنى (لَيْتَ): تَمَنَّيْتُ، ومعنى (لَعَلَّ): تَرَجَّيْتُ[(١)].

وعليه فاسم هذه الأحرف مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل[(٢)]، بينما يرى الكوفيون أن (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر؛ لأنها فرعٌ على الفعل، والفرع أضعف من الأصل؛ فلو عمل لأدَّى إلى التسوية بينهما، فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها[(٣)].

هـ - عمل اسم الفاعل لشبهه بالمضارع:

قال ابن إياز: «ويعمل عمل فعله بشرطين: أحدهما: أن يكون مستقبلاً أو حالاً؛ وذلك لأنه حينئذ يكون مشابهًا للفعل لفظًا، وموافقًا له معنى، وإذا كان ماضيًا تنتفي المشابهة اللفظية فيضعف الشبه»[(٤)].

فلما أشبه اسمُ الفاعل المضارعَ في اللفظ والمعنى **حُمِلَ** عليه من باب حمل الشيء على نظيره[(٥)].

كما **حُمِلَ** الفعلُ المضارع عليه في الإعراب لما بينهما من المشاكلة.

و - حذف (الواو) من (أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ) حملاً على (يَعِدُ)، وحذف الهمزة من (يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ونُكْرِمُ) **حملاً** على (أُكْرِمُ)، وحذف

(١) ينظر: أسرار العربية ١٤٨ .
(٢) ينظر: توجيه اللمع ١٤٨ .
(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ١٤٤ .
(٤) قواعد المطارحة ٧٢ .
(٥) ينظر: اللباب ١/ ٤٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٢، ٨٤، وشرح الكافية للرضي ٣٩٩/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١. ٦ .

الهمزة من (يَرَى، وتَرَى، ونَرَى) **حملاً** على (أَرَى)، وتشديد النون في (لَدُنَّه) [1] **حملاً** على (لَدُنِّي).

قال ابن إياز: «(يَرَى) فعل مستقبل، وأصله: "يَرْأَى" بوزن "يَرْعَى"، فخفِّفتْ الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفها بعد ذلك، وهذا التخفيفُ لازمٌ فيها.

فإنْ قلتَ: ولِمَ التُزم ذلك فيها؟ **أجبتُ**: كأنَّ الواضع كره "أَرْأَى" واجتماع همزتين ليس بينهما حاجزٌ إلا حرف ساكن، ثم **حُملت** الأمثلة الأُخر عليه، كما وقع ذلك في "يَعِدُ" وأخواته، و"أُكْرِمُ" وأخواتِه»[2].

وقال في تشديد النون من (لَدُنَّهُ): « وقد أنكر عليه [المتنبي] تشديد النون؛ لكونه غيرَ معروفٍ في اللغة، قال أبوالفتح: شُبِّه بعض الضمير ببعضٍ ضرورةً، فكما قال: (لدنّي)، قال: (لَدُنَّه)، فحُمل أحد الضميرين على صاحبه وإن لم يكن في الهاء ما يُوجب الإدغام، كما قالوا: (يَعِدُ) فحذفوا الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم قالوا: (أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ) فحذفوها أيضًا مع انتفاء الموجِب لذلك»[3].

هذا **الحمل** لا يدلُّ على الأصل والفرع، إنما هو من باب تحصيل المشاكلة، والفرار من نفرة الاختلاف؛ ليجري الباب على سَنَنٍ واحد؛ ولئلا تختلف طرقُ تصاريف الكلمة[4].

---

(١) وذلك في قول المتنبي من الطويل:

فأرحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ ∴ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتني تَتَقَطّعُ

ينظر: ديوان المتنبي ٣١ .

(٢) قواعد المطارحة ٣١٥، ٣١٦ .

(٣) السابق ٥٢١ بتصرف، وينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٥ .

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ١٩٣ .

فالحمل أحيانًا في باب الاعتلال لا يدلُّ على أنَّ المحمول على غيره فرعٌ على المحمول عليه(١).

والحكمُ إذا ثبت بعلةٍ ثبت في مواضع، وإن لم تكن العلة موجودةً طردًا للباب(٢).

قال ابن جني في باب حملهم الشيء على حكم نظيره: «حذفُوهُ في قولهم: "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" وإن لم تكن هناك ياء؛ لأنهم لو قالوا: "أنا أوْعِد، وهو يَعِـدُ" لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو، وأخرى بلا واو، فحُمِلَ ما لا علةَ فيه على ما فيه علةٌ.

فهذا مذهب مطَّرِدٌ في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقُرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم.

ومثل "يَعِدُ" قولهم: "أنا أُكْرِمُ" ..... ثم قالوا: " يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ونُكْرِمُ " فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظةً على التجنيس في كلامهم»(٣).

ز - تسكين الاسم المنقوص حال النصب، حملاً على حالتي الرفع والجر:

---

(١) ينظر: علل النحو ٣٦١ .

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤. ٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٤٣ .

(٣) المنصف ١٩١، ١٩٢، وينظر: الخصائص ١/ ١١١، ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٦٣/٢، ٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٢٤، ٤٢٥، وشرح الشافية للرضي ٦٩/٢. ، ٧١٢ .

قال ابن إياز: «(الغَازِي) وأصله "الغَازِوُ"؛ لأنه من "غَزَوْتُ"، لكن سُكِّنت (الواو) في الرفع والجر، فانقلبت ياءً لذلك، ولانكسار ما قبلها. وحُمل عليهما: (رأيتُ الغَازِيَ).

قال عبدالقاهر: وهذا أقيسُ من حمل "أَعِدُ"، و"نَعِدُ"، و"تَعِدُ" على "يَعِدُ"»[1].

وبيان ذلك عندي من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ ذاك **حُمِلَ** فيه شيءٌ على شيئين، وذا **حُمِلَ** فيه ثلاثةُ أشياء على شيءٍ، وإذا كثُرَ **المحمول عليه** وقلَّ **المحمول** كان أولى من العكس.

والثاني: أنَّ **الحمل** المؤدي إلى إعلال اللام أولى من **الحمل** المؤدي إلى إعلال الفاء؛ لأنَّ اللام محل التغيير، ولذا كثُر الحذفُ فيه.

والثالث: أنَّ **الحمل** علةٌ ضعيفةٌ، نصَّ عليه أبوالفتح في "سرِّ الصناعة"[2]، وقال: لا **يُحْمَلُ** عليه مع وجود غيره، فإذا كان مقتضاه القلب كان أقيسَ من الحذف»[3].

ما ذكره ابن إياز في الوجه الثالث لا يدلُّ على ضعف **علة الحمل**، كيف تضعُف والقياس كلُّهُ **حملٌ**، والنحو كلُّه قياسٌ.

إنما ذكر ابن جني أنَّ الشيء لا ينبغي أن **يُحمل** على غيره، طالما أنَّ فيه علة صحيحة موجودةً فيه نفسه، فإذا وُجِدَت فيه العلةُ لم يكن هناك وجهٌ **للحمل**[4].

---

(١) ينظر: المقتصد ١/ ١٦٤ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٤. .

(٣) قواعد المطارحة ١٢ .

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٣٩ .

ح - حمل التكسير على التصغير:

كثيرًا ما يذكر النحويون في مصنفاتهم: التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ[1]؛ لما بينهما من اشتراك في أحكام كثيرة، وهو ما فعله ابن إياز، فأحيانًا يحمل التصغير على التكسير، وأحيانًا أخرى يحمل التكسير على التصغير.

فمن حمله التصغير على التكسير قوله: «..... نحو: (أُسَيْودِ)، والجيِّدُ (أُسَيِّد)، وإنما صحَّت (الواو) حملاً على (أساود)، والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ»[2].

ومن حمله التكسير على التصغير قوله: «و(العَوَاقِبُ) جمع (عاقبة)، والواو منقلبة عن الألف؛ حملاً للتكسير على التصغير؛ إذ هما من بابٍ واحدٍ»[3].

ولكون التكسير والتصغير من وادٍ واحدٍ لم ينصَّ النحاة على أيهما أصلٌ للآخر؟

إلا أنَّ ابن إياز حاول جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعًا، بناء على الكثرة فقال: «**فإنْ قُلْتَ**: فأيهما يكثُر حملُهُ على الآخر؟ **أجبتُ**: ذلك ما نحن فيه، وهو حمل أضعف التغييرين على أقواهما، ألا ترى أنَّك إذا صغَّرتَ الاسمَ فإنَّكَ مُقيمٌ على الإفراد الذي هو الأصل، وإذا كسَّرتَهُ فقد

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١٧، والمقتضب ٢/ ٢٣٧، وعلل النحو للوراق ٤٨٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٥٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٩٥، ٣٩٩، ٤١٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٢٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٣، والكناش ٢/ ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤١٩، والتصريح ٢/ ٥٧٣ .

(٢) قواعد المطارحة ٣٨٧ .

(٣) السابق ٥١٧ .

انتقلت إلى الجمع الذي هو الفرع؛ ولذا اعتدَّ بالتكسير في منع الصرف سببًا دون التصغير»[١].

فظهر بهذا أنَّ التكسير فرعٌ على التصغير؛ لأنَّ الجمعَ فرعٌ على الإفراد.

بينما يرى أبوالبركات أنَّ التصغير أضعفُ في التغيُّر من التكسير؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "رُجَيلٌ" فقد وصفته بالصِغَر من غير أنْ تضُمَّ إليه غيره، وإذا قلتَ: "رجال" فقد ضَمَمْتَ إليه غيرَهُ، وصيَّرْتَ الواحد جمعًا، فلما كان التصغير أضعف في التغيير أُلزم طريقة واحدةً، ولما كان التكسير أقوى خُصَّ بأبنية للقلة والكثرة[٢].

وهذا **ابن جني** - رحمه الله - يسألُ شيخَهُ الفارسيَّ عن ردِّ سيبويه كثيرًا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها، تقول: (سُرَيْحِين) لقولك: (سَراحين)، ولا تقول: (عُثَيْمِين) لأنك لا تقول: (عثامين) فقال: «إنما حُمِلَ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدًا عن رتبة الآحاد، فاعتدَّ ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقَّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة[٣]، فكأن لم يحدث بالتحقير أمرٌ يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد: هذا مَعْقِدُ معناه، وما أحسنَهُ وأعلاه!» [٤].

---

(١) قواعد المطارحة ٣٨٨ .

(٢) ينظر: أسرار العربية ٣٦٣ .

(٣) **فقولك**: (زُيَيْد) بمنزلة قولك: (زيدٌ صغيرٌ)، فإذا لم يجُز أن يُوصفَ الشيء وصف تخليص وتمييز من غيره، ولم يكن له بابٌ يشبه به لم يصغَّر كما لا يُوصف.
ينظر: التعليقة ٣٤/٣. .

(٤) الخصائص ١/ ٣٥٤ .

وبناء على قول الفارسي فالتكسير أصلٌ للتصغير، على عكس ما ذهب إليه ابن إياز.

ولكون التكسير أصلاً للتصغير قال ابن مالك:

وما به لمُنتهى الجمعِ وُصِلْ ∴ بـِـهِ إلى أمثلـةِ التصغير صِلْ[1]

قال الشاطبي: «هذه قاعدةٌ شاملةٌ مختصرةٌ تحتها تفصيلٌ كثير لم يبينه، لذكره له في باب التكسير.

وبناؤه حكم التصغير على حكم التكسير موافقٌ لما فعل سيبويه؛ إذ كانت عادتُهُ أن يبني أحكامه على أحكام التكسير، فيقول: تُصَغَّر هذا على كذا؛ لأنه كُسِّرَ على كذا، ولا يعكس الحكم فيجعل التصغير أصلاً للتكسير، وكأنَّ الناظم لما رأى هذا قَدَّمَ باب التكسير أولاً ثم عَطَفَ عليه باب التصغير، وأحال في أحكامه على باب التكسير؛ تنبيهيًا على أنَّ التكسيرَ هو الأصل»[2].

وأرى أنَّ اشتراكهما في أحكام كثيرة جعلت العلة في الأصل والفرع على السواء، مما يجعلهما يندرجان تحت (حمل النظير على النظير).

يدلُّ على ذلك: أنَّ الجمع فرعٌ على المفرد، والتصغير فرعٌ على المُكَبَّر، فكلٌّ منهما فرعٌ على أصل.

وذكر بعض النحاة أنَّهما من باب **حمل الضدِّ على الضد**، حيث نقل السيوطي عن صاحب البسيط أنَّ الجمع تكثيرٌ، والتصغيرَ تقليلٌ، ومن مذهبهم حملُ الشيء على نقيضه كما يُحمَل على نظيره[3].

وكون القلب أقيسَ من الحذف لا علاقةَ له بالحمل، فعلةُ الحمل تدور في القلب وفي الحذف.

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٥٤ .

(٢) المقاصد الشافية ٧/ ٢٧٦ .

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ٣/ ٢٩١ .

رابعا : حمل الضِّد على الضِّد :

وهذا الحمل جائزٌ وسائغٌ، يلجأ إليه النحويون لتوجيه كثير من الأحكام، فالشيء إذا ذُكِرَ تبادر إلى الذهن ضدُّه، ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز :

أ- حمل (لا) النافية للجنس على (إنَّ) في العمل [١]:

قال ابن إياز : " وتُشَبَّهُ (لا) بـــ(إنَّ) فتعمل عملها، كقولك: (لا رجلَ أفضلُ منك)؛ لأن كلاًّ منهما يُتلقى به القسمُ، ويقع صدرَ الكلام، ويُناقض الآخر. وقد لَمَحَ واضع اللغة ذلك"[٢]

وهذا التشبيه الذي **ذكره ابن إياز** من باب حمل الضد على الضد .

قال ابن الخشَّاب :"**حملها** على (إنَّ) حمل النقيض على نقيضه، وهو كحمل النظير على نظيره ، فـ(إنَّ) للإيجاب، و (لا) للنفي، فهما-كما ترى- نقيضان، فشُبِّهتْ بها فأُعملت عملها من نصب الأول، ورفع خبره وهو الثاني"[٣]

وحملها على (إنَّ) يكون إذا قصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس، فإن لم يُقصد بها استغراق الجنس فإنها تُحمل على (ليس) من باب حمل النظير على النظير؛ لأنها مثلها في المعنى، والضدُّ أقربُ حضورا في البال مع الضد[٤].

(١) ينظر: الكتاب٢/٢٧٤، ومعاني الحروف للرماني صـ٨١ ، واللباب ٢٢٦/١، وشرح الكافية للرضي٢٩/١. ، والبديع في علم العربية ٥٧١/١، والتصريح١/ ٣٣٦.

(٢) قواعد المطارحة صـ٨٤ .

(٣) المرتجل في شرح الجمل صـ١٧٧.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ١٣٣.

وليست قوة (لا) في العمل كـ(إنَّ)، فـ(إنَّ) تنصب مع التنوين، و(لا) تنصب بدونه، لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأنَّ الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول[1].

ب- حمل (لا) الناهية على (لام) الأمر:

قال ابن إياز: « وجَزَمَتْ (لام) الأمر؛ لأنَّ معناها معنى الصيغة الموقوفة، فقولك: (اضْرِبْ) كقولك: (لِيَضْرِبْ زيدٌ).

وحُملت عليها (لا) الناهية؛ لأنَّ النهي أمرٌ في الحقيقة ؛ ولذلك يقول بعضهم: النهي عن الشيء أمرٌ بضده»[2].

أجمع النحويون على أنَّ فعل النهي معربٌ مجزومٌ نحو: (لا تفعلْ)، فكذلك فعل الأمر نحو: (افعلْ)؛ لأنَّ الأمر ضدُّ النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، لأنَّ النقيضين مشتركان في المناقضة، وهو مذهب الكوفيين في إعراب فعل الأمر، ولم يرتضه البصريون[3].

قال أبوالحسن الوراق: « وأما (لا) في النهي فإنما اختصت بالجزم؛ لأن النهي نقيض الأمر، والأمر مبني على السكون، إذ لم يكن في أوله (اللام)، فجعل النهي نظيرًا له في اللفظ، فلهذا خُصَّ بالجزم»[4].

إلا أنَّ ابن إياز ضعَّف هذا الحمل؛ لأنه يؤدي إلى حمل الإعراب على البناء، فالقائل بذلك زعم أنَّ (لام) الأمر محمولةٌ على الصيغة الموقوفة[5].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣/١. ٢، وأسرار العربية صـ ٢٤٦،٢٤٧ .

(٢) قواعد المطارحة ٢١٢ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٧ - ٤٤. ، وتوجيه اللمع ٣٧. .

(٤) علل النحو ١٩٨ .

(٥) قواعد المطارحة ٢١٢ .

يقصد: أنَّ الجزم بـ(لام) الأمر محمولٌ على الأمر المبني.

قال ابن الخباز: «وجزمت (لام) الأمر؛ لأنَّ الأمر الصريح موقوفُ الآخر، كقولك: (اذهب) فجُعِلَ لفظ المعرب كلفظ المبني، لأنَّه مثله في المعنى»[(١)].

وتضعيف ابن إياز حمل الجزم بـ (لام) الأمر على فعل الأمر لا يستقيم؛ فالأمر بـ(اللام) أو بغيرها يشتركان في المعنى[(٢)].

وليس أصلُ (لا) الطلبية: (لام) الأمر، زيدت عليها الألف فانفتحت، خلافًا لبعضهم، وليست أيضًا (لا) النافية، والجزم بعدها بلام أمر مضمَرة، وحُذفت كراهة اجتماع لامين خلافًا للكسائي[(٣)].

جـ كسر (لام) الأمر في الجزم حملاً على (لام) الجر[(٤)]:

قال ابن إياز: « فإنَّها (لام) الأمر كُسِرَت **حملاً** على (لام) الجر، والجرُّ مقابل للجزم»[(٥)].

(لام) الأمر مبنية على الكسر[(٦)]؛ لأنه أقرب إلى الجزم، لأنها حركة مقابله وهو الجرُّ[(٧)].

---

(١) توجيه اللمع ٣٧. .

(٢) علل النحو ١٩٨، ١٩٩ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٧/٣، والجنى الداني٣. . ، والتصريح ٣٩٥/٢ .

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١٢٤/١، وشرح الأشموني ٤٧/١، وحاشية الخضري ٦٨/٣.

(٥) قواعد المطارحة ٤٥ .

(٦) **وهو الأصلُ فيها** عند ابن يعيش، وابن الناظم، بينما ذهب ابن مالك، وغيره إلى أن الأصل فيها البناء على السكون؛ فالأصل عدم الحركة، والسكون يتقدم عليها، ولأنه ينبغي أن يكون لفظها شاكلاً لعملها، كما فعل بباء الجر ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٤، ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٩١، والتصريح ٢/ ٣٩٥ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٨ .

وكُسِرَتْ (لامُ) الأمر **حملاً** على (لام) الجرِّ؛ لأنَّ عملها نقيضُ عملها، ومن كلامهم حملُ النقيض على النقيض، كما يُحمل النظير على النظير[١].

فـ(لام) الأمر مكسورةٌ في الأفعال نظير (لام) الجر في الأسماء؛ فكل واحدة منهما مختصةٌ من العمل بما يخصُّ القبيل الذي هي فيه.

ولو قال قائل: إنما كُسِرَتْ (لامُ) الأمر ؛ للفرق بينها وبين (لام) الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين؛ لكان قولاً قويًا، ألا ترى أنك تقول: إنَّ زيدًا لَيَضْرِبُ"، أي: لضارب، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: "إنَّ زيدًا ليضرب"، فيلتبس بقولك: "إنَّ زيدًا لضارب"[٢].

وقيل: كُسِرَتْ (لامُ) الأمر لشبهها بـ(لام) المفعول له، وتلك جارةٌ، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء[٣].

خامسًا: الحمل على المعنى:

عندما يكون النص خلاف الظاهر يأتي الحمل على المعنى، وهو كثيرٌ في كلام العرب، ومع كثرته فهو غيرُ قياسي، بل بابُهُ السماع، وهو جائزٌ مع ضعفه[٤].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١٨٤ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٧، ٣٨٨ .

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٩ .

(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٤١٣، ٤٢٥، والإنصاف ٢/ ٤١٣، ٦٣٩، ٦٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٤٣، والبحر المحيط ١/ ١٢٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٦. .

ومن أمثلته عند ابن إياز:

أ - قال في قول الشاعر:

حَمِدتُّ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةَ إِذْ نَجَا ∴ خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[1]

: «فكيف قال: (وبعضُ الشرّ أهونُ من بعض) ولم يشتركا في صفة الهوان؟ **أجبتُ**: بأنَّ هذا محمولٌ على المعنى دون اللفظ، وذلك أنه قد يكون هناك حالٌ تهوّن شرًا دون شرّ آخر من صبرٍ عليه، أو احتسابٍ، أو طلب ذكرٍ، أو ثوابٍ، وهذا أيضًا مراتب، وليس بجار على سَنَنَ واحد، ونحوه قوله عز اسمه: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [2]، ومن المعلوم أنَّ أصحاب النار ليسوا في خير استقرار، وحسن مقيل»[3].

لابد من كون المفضول مشاركًا للمُفَضَّل فيما ثبت فيه التفضيل، فيقال: (العسلُ أحلى من التمر)، ولا يقال: (الماءُ أروى من الخبز)، فإنْ ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قُدِّرَتِ المشاركة بوجهٍ ما، كقولهم في البغيضَين: هذا أحبُّ إليَّ من هذا، وفي الشَّرَّينِ: هذا خيرٌ من هذا، وفي الصعبَين: هذا أهونُ من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسنُ من هذا، بمعنى: أقلُّ بُغضًا، وأقلُّ شرًا، وأقلُّ صعوبة، وأقلُّ قبحًا[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾[5].

---

(١) البيت من الطويل، لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٤. ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٥٤ .

(٢) الفرقان/ ٢٤ .

(٣) قواعد المطارحة ٤١٤، ٤١٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٤، ٥٥ .

(٥) يوسف/ ٣٣ .

ب - تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

قال ابن جني: « وتذكيرُ المؤنث واسعٌ جدًا؛ لأنَّه ردٌّ فرعٍ إلى أصلٍ، لكنَّ تأنيث المذكر أذهبُ في التناكر والإعراب[١].

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز قوله: «..... وليس لـ(الماء) اسمٌ آخرُ مؤنث فيُحمل على المعنى، كما قالوا: (أتتْهُ كتابي فاحتقرها) [٢]؛ لأنَّ الكتاب في معنى صحيفة، وكما قال الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِه ∴ مَنْ لي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَني في الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ∴ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيس لَهُ نَاصِرُ[٣]

كان الوجهُ أنْ يقول: (ذات غربة)، وإنما ذكَّر؛ لأنَّ المرأة إنسانٌ، فحَمَلَ على المعنى»[٤].

فالحديث في البيتين على لسان امرأةٍ، بدليل قوله "قامتْ تُبَكيه" لكنه أجرى الكلام على المعنى، فالمرأة يقال لها "إنسان" و"شخص"، والشخص مذكَّر، فيجوز أن تجري عليه صفات المذكَّرين تبعًا للفظه، ويجوز أن تجري عليه صفات المؤنثات تبعًا للمراد منه، وكذلك قالوا: "حائض" على معنى: شيءٌ حائض؛ لأن المرأة شيء وإنسان[٥].

---

(١) الخصائص ٢/ ٤١٧ .

(٢) **قيل للعربي الناطق بهذا:** كيف تقول: جاءتْهُ كتابي؟ فقال: أو ليس الكتابُ بصحيفة؟ فأوَّل المذكر بالمؤنث لمَّا كان بمعناه. ينظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٨٦ .

(٣) البيتان من السريع، وهما لامرأة لم أقف على اسمها. ينظر: اللباب ٢/ ١. ٢، والإنصاف ٢/٤١٣، ٤١٤ .

(٤) قواعد المطارحة ٤٥٣ .

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٧٣، والانتصاف من الإنصاف ٢/ ٤١٤ .

الخاتمـــة

تجلَّى فيما سبق من النماذج كيف كان **لعلة الحمل** أثرٌ بارزٌ في توجيه كثير من الأحكام النحوية والصرفية، وكيف أولاها ابنُ إياز عنايته، وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١ - ابنُ إياز غيرُ مسبوقٍ بكتابه (قواعد المطارحة)، فليس لمن سبقه من النحاة تأليفٌ في هذا الفنّ، فهو تأليفٌ في النحو مختَرَعٌ، ونَمَطٌ هو فيه مُتَّبَعٌ.

٢ - الحملُ لا يكون على ما هو قبيحٌ، ولا على خلافِ القياس، ولا شك أنَّ علة الحمل تندرج تحت العلل القياسية حسب تصنيف الزجاجي للعلل النحوية.

٣ - أبانت علةُ الحمل موافقة ابن إياز مذهب البصريين في أكثر اختياراته ، من ذلك: حمل المصدر على فعله إعلالاً وتصحيحًا، وإعرابُ المضارع حملاً على اسم الفاعل، وتقديمُ خبر (كان) وأخواتها على الاسم حملاً على تقديم المفعول على الفاعل.

٤- حصولُ أدنى تناسب بين الشيئين سبيلٌ لحمل أحدهما على الآخر، يدل على ذلك: حملُهم الضد على الضد.

٥ - تُعَدُّ علة الحمل وسيلةً لتوجيه الأحكام النحوية والصرفية، وضبط ما خرج عن الأصول المطَّرِدَة، من ذلك: تأصيلهم أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، والبناء أصلٌ في الأفعال، فلما وجدوا أنَّ المضارع معربٌ حملوه على اسم الفاعل.

٦ - أدَّت علة الحمل إلى عدم اختلاف طرق تصاريف الكلمة، وجري الباب على سَنَنٍ واحدٍ، من ذلك: حذف (الواو) من (أَعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ) حملاً على (يَعِدُ)، وحذف الهمزة من (يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ونُكْرِمُ) حملاً على (أُكْرِمُ) وإن لم تكن العلةُ موجودةً في المحمول.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د/رجب عثمان محمد. مراجعة د/ رمضان عبدالتواب. ط: الأولى - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢ - أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحقيق د/ محمد بهجة البيطاء - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣ - الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي.تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم– ط: الأولى– مؤسسة الرسالة– بيروت ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

٤ - الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي. ط: الثالثة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٥ - الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي. د/ تمام حسان – ط: الأولى – عالم الكتب – بيروت – ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

٦ - الاقتراح في علم أصول النحو. للسيوطي. تحقيق د/ محمود سليمان ياقوت. ط: الأولى- دار المعرفة الجامعية- ١٤٢٦هـ=٢٠٠٦م .

٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. ط: الأولى – المكتبة العصرية – ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م .

٨ - أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب. تحقيق د/ فخر قدارة. ط: الأولى – دار الجيل- بيروت – ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

٩ - الإيضاح في علل النحو. للزجاجي. تحقيق د/ مازن المبارك – ط : الثالثة – دار النفائس- بيروت- ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

١٠ - البحر المحيط لأبي حيان. تحقيق أ/ صدقي محمد جميل -دار الفكر - بيروت -١٤٢٠ هـ.
١١ - البديع في علم العربية . لابن الأثير. تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين . ط: الأولى - جامعة أم القرى = ١٤٢٠ هـ.
١٢ - البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع - تحقيق د/عياد الثبيتي. ط: الأولى - دار الغرب الإسلامي - بيروت -لبنان - ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
١٣ - التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق أ/ علي محمد البجاوي. ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٤ - التبيين عن مذاهب النحويين. للعكبري. تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين – دار الغرب الإسلامي- ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م .
١٥ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي - تحقيق د/ حسن هنداوي - ط: الأولى - دار القلم - دمشق.
١٦ - التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ/ خالد الأزهري- ط: الأولى- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
١٧ - التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسي.تحقيق د/ عوض القوزي – ط: الأولى- ١٤١٤هـ= ١٩٩٠ م.
١٨ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق د/ محمد المفدى – ط: الأولى – ١٤٠٣= ١٩٨٣م.
١٩ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش - تحقيق د/علي محمد فاخر وآخرين. ط: الأولى - دار السلام -- القاهرة - ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٢٠ - توجيه اللمع . لابن الخباز . تحقيق د/ فايز دياب – ط: الثانية – دار السلام – مصر -١٤٢٨هـ =٢٠٠٧م

٢١ - توضيح المقاصد والمسالك . للمرادي - تحقيق د/ عبدالرحمن علي سليمان . ط: الأولى - دار الفكر العربي - ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م.

٢٢ - الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي. تحقيق د/فخرالدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل. ط: الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٣ - الحمل النحوي وعلاقته بالقياس. د/ محمد يزيد سالم – مجلة اللغة العربية- المجلس الأعلى للغة العربية – الجزائر.

٢٤ - حاشية الصبان على شرح الأشموني. للصبان. ط: الأولى- دار الكتب العلمية- بيروت – ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م .

٢٥ - الخصائص. لابن جني .تحقيق أ/ محمد علي النجار . ط: الرابعة – الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٦ - ديوان ابن مقبل . تحقيق د/ عزة حسن – ط: الأولى – دار الشرق العربي – بيروت – ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٧ - ديوان جرير . دار صادر – بيروت- ط: الأولى– ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م .

٢٨ - ديوان الحطيئة . تحقيق أ / حمدو طماس . ط: الثانية – دار المعرفة- بيروت-١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٢٩ - ديوان عمرو بن كلثوم. تحقيق د/ إميل بديع يعقوب.ط: الثانية- دار الكتاب العربي- بيروت- ١٤١٦هـ =١٩٩٦م .

٣٠ - ديوان المتنبي. ط: الأولى- دار صادر- بيروت- ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م .
٣١ - سر صناعة الإعراب. لابن جني . تحقيق د/ حسن هنداوي – ط: الثانية - دار القلم- دمشق = ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
٣٢ - شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون. ط: دار هجر.
٣٣ - شرح التعريف بضروري التصريف. لابن إياز . تحقيق د/ هادي نهر، د/ هلال ناجي- ط: الأولى- دار الفكر- الأردن – ١٤٢٢هـ =٢٠٠٢م .
٣٤ - شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تحقيق د/صاحب أبوجناح.
٣٥ - شرح كافية ابن الحاجب. للرضي. تحقيق د/ يوسف حسن عمر. ط: الثانية - منشورات جامعة قازيونس - بنغازي - ١٩٩٦م.
٣٦ - شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق د/ عبدالمنعم أحمد هريدي - ط: الأولـ دار المأمون للتراث – ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٣٧ - شرح كتاب سيبويه. للسيرافي. تحقيق أ/ أحمد حسن مهدلي، أ/علي سيد علي. ط: الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت = ٢٠٠٨م.
٣٨ - شرح المفصل. لابن يعيش. تقديم د/ إميل بديع يعقوب. ط:الأولى- دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
٣٩ - علل النحو. لابن الوراق .تحقيق د/ محمود جاسم الدرويش .ط: الأولى – مكتبة الرشد- الرياض- ١٤٢٠هـ =١٩٩٩م .

٤٠ - قواعد المطارحة في النحو . لابن إياز . تحقيق د/ يس أبو الهيجاء، د/ شريف عبدالكريم النجار، د/ علي توفيق الحمد – ط: الأولى – دار الأمل – الأردن – ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٤١ - كتاب الإيضاح. للفارسي. تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. ط: الثانية – عالم الكتب – بيروت- ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٤٢ - كتاب سيبويه. تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون. ط:الثالثة - مكتبة الخانجي - القاهرة – ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٣ - كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . للجرجاني .تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – درار الرشيد – العراق - ١٩٨٢م .

٤٤ - الكناش في فني النحو والصرف. لأبي الفداء صاحب حماة. تحقيق د/رياض الخوام. ط: المكتبة العصرية - بيروت = ٢٠٠٠م.

٤٥ - اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبري. تحقيق أ/ غازي مختار طليمات. ط: الأولى - دار الفكر - دمشق ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٤٦ - لسان العرب. لابن منظور. ط: الأولى - دار صادر -بيروت.

٤٧ - لمع الأدلة في أصول النحو. لأبي البركات الأنباري. تحقيق أ/سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية- ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

٤٨ - المرتجل في شرح الجمل. لابن الخشاب. تحقيق د/ علي حيدر. ط: الأولى – دمشق – ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .

٤٩ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - للسيوطي - تحقيق د/ فؤاد علي منصور .ط: الأولى-دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.

٥٠ - المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق د/ محمد كامل بركات – ط: الأولى – دار الفكر – دمشق = ١٤٠٥هـ .
٥١ - مصطلح المطارحة أصوله وتطوره. د/ يس أبوالهيجاء – مجلة مجمع اللغة العربية – دمشق- ٢٠١١م.
٥٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/ عبداللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت.
٥٣ - المقتضب. للمبرد. تحقيق أ/ محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
٥٤ - الممتع الكبير في التصريف . لابن عصفور .تحقيق د/ فخر الدين قباوة – ط: الأولى – مكتبة لبنان = ١٩٩٦م .
٥٥ - المنصف . لابن جني . تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى، أ/ عبدالله أمين- ط: الأولى – إدارة إحياء التراث القديم – وزارة المعرف العمومية- ١٣٧٣هـ =١٩٥٣م.